بعض العوامل المؤدية للطلاق ودور الأخصائي الأسري في الحد منها

(دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأخصائيين الاجتماعيين بلجنة إصلاح ذات البين بمحافظة الكامل)

Some Factors Leading to Divorce and the Role of the Family Specialist in reducing it (Applied Study on a Random Sample of Social Workers in the Reconciliation Committee in Al-Kamil Governorate)

إعداد الباحث/ سلمان عون السلمي

ماجستير توجيه وإصلاح أسري، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز عدد من الأهداف المتمثلة في التعريف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للطلاق من وجهة النظر الاجتماعية كما تهدف للكشف عن دور الإخصائي الأسري في مواجهة العوامل التي تؤدي إلى الطلاق وعلى الاستراتيجيات والمهارات التي يستخدمها الأخصائي الأسري في الحد من الطلاق.

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعبر عن الحالة المدروسة تعبيراً كمياً وكيفياً، حيث يمكننا وصف وتشخيص موضوع البحث وتحليل بعض جوانبه، كما أشار عبيدات وزملائه (2004)، بأنه عبارة عن أسلوب يعتمد دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، وتسهم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً أو كيفياً. تم اخذ عينة عشوائية الدراسة من مجموعة من الاخصائيين الأسريين بلجنة اصلاح البين بمحافظة الكامل خلال العام الدراسي 1441-1442 هـ والبالغ عددهم (33) اخصائي أسري. تم استخدام الاستبيان كأداة لهذه الدراسة والذي تم تصميمه من قبل الباحث بعد الاطلاع على العديد من الرسائل والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة، وجاءت أهم نتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق، وتمثلت في أهم العوامل التالية: تقصير الزوجة في واجباتها تجاه زوجها وأطفالها - ضعف الراتب مقارنة بالصرف المعيشي - الخلافات حول توظيف الامور المالية، أظهرت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة جداً على مدى توفر دور الاخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق، وتمثلت في العوامل التالية: اصلاح ذات البين في التوسط لحل المشكلات بين الزوجين. التوعية بالحد من كثرة تكاليف الزواج. التوفيق بين الأزواج. بينت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر المهارات التي يستخدمها الاخصائي الأسري في الحد من الطلاق، والتي تمثلت في أهم العناصر: تقديم الدعم المادي من الجهات الخيرية لتحسين حياة الزوجين - تعليم الزوجين فنون تعامل الأهل - دراسات ميدانية عن الظاهرة.

وبناءً على النتائج السابقة تم وضع بعض التوصيات والاقتراحات المتمثلة في نشر التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية، وأساليب حل الخلافات، وأساليب التعامل الأكثر إيجابية بين الزوجين حد يثي الزواج وأسلوب تنشئة الأبناء، وتشجيع البرامج التربوية المحققة لهذه الأهداف عبر وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية.

العمل على عقد ندوات ومؤتمرات دورية، تُعنى بقضايا الأسرة ومشكلاتها مع ضرورة التنسيق بينها ليكون لها الأثر الفعال في تأهيل وتدريب الشباب من الجنسين على تحمل مسؤولية الحياة الزوجية وإدارة حياة أسرية. إنشاء العديد من مكاتب الاستشارات الزوجية والأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعنى بالتوفيق والإصلاح بين الزوجين حديثي الزواج كمرحلة ضرورية سابقة يمكن أن تحول دون حدوث الطلاق.

الكلمات المفتاحية: العوامل المؤدية للطلاق، الاختصاصي الاسري، الاختصاصيين الاجتماعيين، اصلاح ذات البين، محافظة الكامل

Some Factors Leading to Divorce and the Role of the Family Specialist in reducing it (Applied Study on a Random Sample of Social Workers in the Reconciliation Committee in Al-Kamil Governorate)

Abstract:

This study aimed to highlight a number of objectives represented in introducing the social and economic factors that lead to divorce from a social point of view. It also aims to reveal the role of the family specialist in facing the factors that lead to divorce and the strategies and skills that the family specialist uses in reducing divorce.

In this study, the descriptive and analytical method was used, which expresses the case studied quantitatively and qualitatively, as we can describe and diagnose the subject of the research and analyze some of its aspects, as Obeidat and his colleagues (2004) pointed out, that it is a method that relies on studying the reality or phenomenon as it is in reality. It contributes as an accurate description, and expresses it qualitatively or quantitatively. A random sample of the study was taken from a group of family specialists in the Albin Reform Committee in Al-Kamil Governorate during the academic year 1441-1442 AH, and their number reached (33) family specialists.

The questionnaire was used as a tool for this study, which was designed by the researcher after reviewing many letters and books related to the subject of the study, and the most important results came that the sample members agree to a large degree on the availability of economic factors leading to divorce, and were the most important of the following factors: Her duties towards her husband and children - the weakness of the salary compared to the living expenses - disagreements about the employment of financial matters, the results showed that the sample members agree to a very large extent on the availability of the role of the family specialist in facing the factors leading to divorce, and were represented in the following factors: Reforming the same evidence in mediating the problems Between spouses. Awareness to reduce the large number of marriage costs. Reconciliation of spouses. The results showed that the sample members agree to a large extent on the availability of skills used by the family specialist to reduce divorce, which are represented in the most important elements: providing financial support from charitable organizations to improve the lives of spouses - teaching spouses the arts of dealing with parents - field studies on the phenomenon.

Based on the previous results, some recommendations and suggestions were made, including spreading family awareness related to the art of marital relations, methods of resolving disputes, methods of more positive interaction between spouses, the boundaries of marriage and the method of raising children, and encouraging educational programs that achieve these goals through the media and educational and educational institutions. Working on holding periodic seminars and conferences concerned with family issues and problems, with the need for coordination between them to have an effective impact on qualifying and training young men of both sexes to take responsibility for married life and manage family life. Establishing many marital and family counseling offices and other contemporary mechanisms concerned with reconciliation and reform between newlyweds as a necessary previous stage that can prevent the occurrence of divorce.

Keywords: Factors leading to divorce, Family specialist, Social workers, Reconciliation of differences, Al-Kamil Governorate

1. الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية نفسية وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات ويبدو أنه يزداد انتشاراً في مجتمعاتنا في الأزمنة الحديثة والطلاق هو (أبغض الحلال) لما يترتب عليه من آثار سلبية في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء والآثار السلبية على الأطفال ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءاً من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك ومما لا شك فيه أن تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وتكوين الأسرة قد نال اهتمام المفكرين منذ زمن بعيد ونجد في كل الشرائع والقوانين والأخلاق فصولاً واسعة لتنظيم هذه العلاقة وضمان وجودها واستمرارها ويهتم الدين ورجال الفكر وعلماء الاجتماع وعلماء النفس بهذه العلاقة كل يحاول من جانبه أن يقدم ما يخدم هذه العلاقة لن في ذلك استمرار الحياة نفسها وسعادتها وتطورها. (المخزومي، ٢٠١٩، ص ١١)

فظاهرة الطلاق ظاهرة خطيرة تتفاقم في مجتمعاتنا يوماً بعد يوم، والتي تدفع بالأزواج ممن لم يتجاوزوا الثلاثين من العمر إلى الانفصال عن بعضهم، لتتولد عن ذلك مشاكل اجتماعية خطيرة تصيب الآباء والأبناء على السواء، ومن يقع في محيطهم القريب أو البعيد، وقوة الأسرة تتوقف على درجة التوافقين أعضائها، والعكس يعني اضطراب وظيفي في بناء نسيج العلاقة بين الزوجين والذي قد يرجع لأسباب متعددة منها تعارض التوقعات، أو الفهم الخاطئ لمضمون الرسائل المتبادلة، أو عدم التوافق الجنسي، مما يترتب عليه التوتر والصراع بينهما وفقدان الحب والانتماء وتنسم العلاقة باللامبالاة أو العدوان ثم النوم في حجرات منفصلة مع التلميح بالطلاق وتختفي المودة والرحمة والسكن النفس ويرى أحد الزوجين أو كلاهما أن الطلاق هو الحل الوحيد، وقد تستمر الأسرة قائمة مع عدم حل المشكلات بين الزوجين لتفضيل الزوجة استمرار الحياة الزوجية بسبب اعتمادها المادي على الزوج، أو لا اعتبارها أن عدم الطلاق أفضل للأبناء، بالرغم من توقف العلاقات العاطفية ولكن عند توقف الزوج عن الإنفاق على الأسرة مع الإساءة المادية والنفسية إليها تفضل الزوجة طلب الطلاق. وبالرغم من أن الله شرع الطلاق وإباحه عند الضرورة القصوى التي لا يكون هناك مفر منه إلا أنه اعتبره مكروه وأبغض الحلال، لما يترتب عليه من مشكلات اجتماعية ويرتبط به من تدمير وتحطيم لكيان الأسرة قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضَلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) سورة النساء آية: 19 ويقول الرسول الكريم (تزوجوا ولا تطلقوا فإن الطلاق يهتز له عرش الرحمن كما يقول "أبغض الحلال إلى الله الطلاق". ابن ماجه/ 318 (عفاف، 2007، ص194)

ويحدث الطلاق لأسباب نفسية واجتماعية متعددة أهمها زوال تواصل المحبة وحلول البغضاء والكراهية، مرض أحد الزوجين بمرض عضال، العقم، غياب الزوج مدة طويلة بلا عذر لأكثر من عام، حبس ثلاث سنوات أو أكثر. فإذا كان الطلاق بلا سبب يصبح حماقة وإيذاء للزوجة والأولاد. (عوض، ٢٠١٩، ص ٥٢)

هناك أيضاً أسباب أخرى قد تدفع للطلاق بعضها اقتصادي مثل توقف الزوج عن الإنفاق على الزوجة والأبناء، أو بخله الشديد، وبعضها نفسي مثل الشك والغيرة الشديدة من أحد الزوجين، أو كلاهما على الآخر، عنف أحد الزوجين أو العنف المتبادل بينهما. (زراد، ٢٠١٠، ص ٤٧)

كما أن المجتمع السعودي لا يعيش بمعزل عن التطورات العالمية الجارية، بل أنه قد تأثر بكل المتغيرات والمستحدثات الجديدة على النطاق العالمي، خاصة مع سهولة الانتقال والاتصال في ظل تقدم وسائل الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، والاطلاع والتعرض لكل جديد يظهر في أي مجتمع من مجتمعات العالم. وبناء على ذلك فإن الأسرة السعودية خلال السنوات القليلة الماضية تعرضت لمجموعة من المتغيرات البنائية والوظيفية، نتيجة التحولات المجتمعية، أفضت إلى بروز العديد من المشكلات والصراعات، والتي تقضي بدورها إلى احتمال وقوع الطلاق، كأخطر مظهر من مظاهر التفكك الأسري. ولعل ما تطلعننا به التقارير الرسمية الصادرة عن محاكم الضمان وعقود الانكحة وما يطرح عبر وسائل الإعلام من قضايا ومشكلات ترتبط بالنظام الأسري، وما تعرضه الصحافة من حالات طلاق، وما تشير إليه نسب قضايا الطلاق في المحاكم السعودية؛ يعبر بصورة واضحة عن استمرار تفاقم مشكلات الأسرة السعودية واستمرار الطلاق باعتباره آلية من آليات تفكك الأسرة السعودية. (الحربي، 2013، ص3)

وفي هذا البحث سوف ستعرض الباحث موضوع دراسته الذي يتناول دراسة العوامل المؤدية للطلاق ودور الاختصاصي الاسري في الحد منها وذلك بتطبيقية على لجنة اصلاح ذات البين بمحافظه الكامل.

2.1. مشكلة الدراسة:

إن الاهتمام الشديد الذي نلاحظه عند علماء الاجتماع في الغرب والشرق على السواء بدراسة موضوعات الأسرة المختلفة، وخاصة موضوع الطلاق، ربما يكون مرجعه إلى التغيرات الواضحة التي طرأت على طبيعة الزواج وأهدافه، وإلى المشكلات والأزمات والتحديات التي يواجهها، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تتعاضد عاماً بعد آخر، وربما يعود هذا الاهتمام كذلك إلى أن كثير أ من خبراتنا وعواطفنا ومشاكلنا تمتد جذورها في الحياة الأسرية التي نشارك فيها جميعاً بشكل أو بآخر. وقد أدرك الكثيرون ممن يعملون في حقل العلم أو السياسة أو التخطيط، أو من يتصدون لتشخيص مشكلات المجتمع وبناء برامج التغيير أو الإصلاح؛ أن الانطلاق من تفهم قضايا الزواج وال طلاق المعاصرة وأزمة الأسرة ومعاناتها في هذا العصر أمراً لا مفر منه، وخاصة إذا كانت الأسرة ستظل صاحبة الدور الحيوي في تشكيل الشخصية وفي بناء قيم واتجاهات الإنسان المعاصر.

وقد برزت مشكلات الأسرة كمشكلات كبرى في هذا العصر نتيجة لما يتميز به من سرعة التغير وتلاحقه، وسرعة تدفق المعلومات، وسرعة تحول الصيغ الحديثة إلي صيغ عالمية فرضت ذاتها على كل المجتمعات الإنسانية وعلى اختلاف مستويات تطورها، وبالرغم مما تتمتع هذه المجتمعات من خصوصية. ففي ظرف العولمة أصبح الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية عرضة للتدخل والاضطراب فرياح العولمة تأخذ الأطفال وأفراد الأسرة جميعهم وعبر وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي من عالم الأسرة إلى عوالم أخرى وتنزعهم من حياة العائلة إلى أنماط حياتية مغايرة وإلى الاستهلاك والترفيه والمتعة التي قد تتحقق. كما أنها تخلخل الثقافات المحلية التقليدية التي تضفي التماسك والاستقرار علي حياة الأسرة والجيرة والمجتمع المحلي.

من العوامل التي يزداد تأثيرها في وظيفة الأسرة تلك الضغوط الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والنفسية والتي تحد من أداء الأسرة لوظائفها بكفاءة وفعالية. (ال عبد الله، ٢٠١٨، ص ١٤)

ومن هذه المتغيرات التي قد تتعرض لها الأسرة؛ أنها قد تتعرض للطلاق، لأن الطلاق هو أحد مظاهر التفكك الأسري، وهو إعلان لفشل التوافق، وانهيار الحياة الزوجية، وتسبقه عادة مرحلة زمنية من الشقاق والنزاع، تتمثل مظاهرها في اختفاء الأهداف المشتركة بين الزوجين، وظهور الاتجاهات الفردية، وتلاشي أنماط التعاون والجهود المشتركة للحفاظ على الأسرة، ظهور عمليات انسحاب بين الزوجين داخل وخارج الوحدة الأسرية.

وأيضاً ظهور اتجاهات العدوانية واللامبالاة في العلاقات وعلى الرغم من أن الطلاق يعد في لحظة ما حلاً وعلاجاً لوضع أسري، الزوجية يصعب معه استمرارية الأسرة فإنه يعد أبغض الحلال نظراً لما يخلفه. الطلاق من آثار سلبية على حياة المرأة والأطفال بشكل خاص فقد تعاني المطلقة من مجموعة من الضغوط ذات الأبعاد الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية نتيجة لوقوع الطلاق، إذ تبقى المرأة، وتحديداً في المجتمعات العربية، أسيرة للشك، والشائعات والظروف الصعبة، وقد يصل الأمر إلى حد الازدراء والنظرة الدونية التي لا تقتصر على المحيط الأسري، بل تتعداها إلى محيط الجيران، والأصدقاء، وسكان الحي، إن خطورة الضغوط الاجتماعية المترتبة على حدوث الطلاق للمرأة والمتمثلة في اضطراب العلاقات الاجتماعية، وإحساس المرأة المطلقة بالفشل في حياتها يجعل تكيفها الاجتماعي مع وضعها الجديد لا يتم بصورة طبيعية وسلسة، فضلاً عن الضغوط النفسية التي تشعر المطلقات بالحزن والكآبة والمتاعب النفسية نتيجة تحمل المرأة مسؤولية تشتت وتمزق الأسرة يجعلها غير قادرة على التكيف ببسر وسهولة مع وضعها الجديد، كما يترك الطلاق ضغوطاً اقتصادية على المطلقة نتيجة للأزمات والمشكلات المالية التي تتعرض لها بعد الطلاق، ولا سيما إذا كانت المطلقة غير عاملة، ولديها أطفال، أو شباب، فتصبح، هي المسؤولة عن تحمل الإنفاق على جميع احتياجاتهم الملحة والمتزايدة. وفي هذا البحث سوف يتناول الباحث موضوع العوامل المؤدية للطلاق ودور الاخصائي الاسري في الحد منها.

3.1. أهمية الدراسة العلمية والتطبيقية:

1.3.1. الأهمية العلمية:

- تكمُن أهمية الدراسة العلمية في دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للطلاق من وجهة نظر الاخصائي الأسري، كما تكمن أهميتها في التعرف على دور الاخصائي الاسري في الحد من انتشار ظاهرة الطلاق وذلك عبر استخدام استراتيجيات ومهارات تمكنه من الحد من تلك الظاهرة.

2.3.1. الأهمية التطبيقية:

- تكمُن أهمية الدراسة التطبيقية في التعرف على أهم العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى ظاهرة الطلاق، كما يمكن أن تركز أهمية الدراسة في معرفة الآليات والاستراتيجيات التي يمكن للأخصائي الاسري إتباعها للحد من انتشار ظاهرة الطلاق وذلك جراء دراسة حالة للجنة اصلاح ذات البين بمحافضة الكامل، ومن ثم تحديد الفئات العمرية التي يمكن أن تكون أكثر عرضة للطلاق.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز عدد من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. التعريف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للطلاق من وجهة النظر الاجتماعية.
2. لقاء الضوء على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لانتشار ظاهرة الطلاق وما هي الآثار المترتبة عليه.
3. الكشف عن دور الإحصائي الاسري في مواجهة العوامل التي تؤدي إلى الطلاق.
4. التعرف على الاستراتيجيات والمهارات التي يستخدمها الأخصائي الاسري في الحد من الطلاق.

5.1. تساؤلات الدراسة:

1. ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للطلاق من وجهة النظر الاجتماعية؟
2. ما هو دور الإحصائي الاسري في مواجهة العوامل التي تؤدي إلى الطلاق؟
3. ماهي المهارات التي يستخدمها الأخصائي الأسري في الحد من الطلاق؟

6.1. مفاهيم الدراسة والتعاريف الإجرائية:**- الطلاق:**

يعرف الطلاق بأنه حل قيد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، أو رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مخصوص، فحل رابطة الزواج في الحال " يكون بالطلاق البائن، وفي المال أي بعد العدة يكون بالطلاق الرجعي و"اللفظ المخصوص" وهو الصريح كلفظ الطلاق والكتابة كلفظ البائن والحرام والإطلاق ونحوها، ويقوم مقام اللفظ: الكتابة والإشارة المفهمة، ويلحق بلفظ الطلاق " لفظ الخلع" وقول القاضي " فرقت" وفي التفريق للغيبة أو الحبس، أو لعدم الإنفاق أو لسوء العشرة، وقد أخرج باللفظ المخصوص: الفسخ فإنه يحل رابطة الزواج في الحال لكن بغير لفظ الطلاق ونحوه والفسخ كخيار البلوغ، وعدم الكفاءة، نقصان المهر، والردة. (نعيم، 2015، ص72)

ويمكن للباحث تعريف الطلاق إجرائياً بأنه إلغاء الرابط الشرعي بين الرجل والمرأة نتيجة لبعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وإلى غيرها من العوامل التي قد تؤدي إلى الطلاق.

- الإحصائي الاسري:

هو الشخص الذي يقوم بتوجيه سلوكيات أفراد الأسرة عبر مهاراته لتنظيم جهودها كما يساعد أفراد الأسرة لتعديل سلوكياتهم من خلال اتباعه لأساليبه المناسبة لحل تلك المشكلات الأسرية.

ويمكن للباحث تعريف الإحصائي الاسري إجرائياً على أنه هو الشخص الذي يهتم بكل سلوكيات أسرة مراجعي لجنة اصلاح ذات البيت بحفاظة الكامل ومعرفة احتياجاتهم ورغباتهم وتقييمها وتقديم الاستشارة المناسبة لهم وتطبيق الاستراتيجية حسب المهارة التي يراها الأخصائي نفسه.

- العوامل المؤدية للطلاق:

هي المتغيرات المجتمعية التي تؤدي إلى نتائج سلبية أو ايجابية أو تكون مهددة لنشوء ظاهرة اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو غيرها أو إنهاؤها أو تطورها أو استمرارها. (الخشاب، 1981م، ص 25)

ويمكن للباحث تعريف العوامل المؤدية للطلاق بأنها هي المسببات التي يمكن أن تؤدي إلى انفصال الزوجين وذلك لتعرضهم لبعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بالجنة إصلاح ذات البين بمحافظه الكامل.

- العوامل الاجتماعية:

- هي مجموعة من الظروف التي تتعلق بتكوين الجماعة وأنظمتها، والتي تساهم في تكوين الفرد وتربيته ويكون لها الأثر الواضح في سلوك الفرد ومجتمعه، ولقد تم تقسيم العوامل الاجتماعية على النحو التالي:
- العامل الأسري: تعتبر الأسرة وحدة اجتماعية مهمة لها أثرها على حياة الفرد وفي تقويم سلوكه، ويتفق العلماء على أن الأسرة لها تأثير مباشر وقوي على تكوين شخصية الفرد، وبدون شك أن وجود الحدث في بيئة أسرية غير ملائمة يساعد على إيجاد بيئة ملائمة على الانحراف.
 - العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي عنصراً أساسياً له أثره في النظم الاجتماعية.
 - الرفاق: غالباً ما يختار الفرد شخصاً يوافقه في نفس الصفات ونفس الأهواء والرغبات والنزعات.
- ويمكن للباحث تعريف العوامل الاجتماعية إجرائياً بأنها كل الظروف التي تحيط بحياة الأزواج لاجتماعية الذين يرتادون اليومية وبيئته التي ينشأ فيها لجنة اصلاح ذات البين بمحافظه الكامل.
- محافظه الكامل:**

هي محافظة سعودية يقع موقعها شمال شرقي مكة المكرمة كما تمتد حدود المحافظة إلى ما يقارب حدود المدينة المنورة وهي محافظة ذات طبيعة جبلية كما اشتهرت بكثير من الوديان ويبلغ عدد سكان المحافظة حسب آخر الإحصائيات 30782 ألف نسمة تقريباً وأغلب سكانها ينتمون إلى قبيلة بني سليم.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة**1.2. الإطار النظري****مفهوم الطلاق في اللغة والاصطلاح:****تعريف الطلاق لغة:**

يعرف الطلاق في اللغة بأنه " التخليه من الوثاق، فالمرأة المطلقة هي الخلاه عن حباله النكاح. يعرف الطلاق في اللغة بأنه " إخلاء السبيل " حيث يذكر في الصحاح أن الطلاق جاء بهذا المعنى فيقال أطلقت الأسير، أي خليته والطلاق هو الأسير الذي أطلق إيساره وخلي سبيله، وحبس فلان في السجن طلقاً، أي بغير قيد، وطلق الرجل امرأته تطليقاً وطلقت هي طلاقاً فهي " طالق وطالقة ". (الدافع، 2008: 19)

يعرف الطلاق في اللغة ايضاً بمعنى التخلية والإرسال، ويأتي أيضاً بمعنى الترك، يقال: طلقت القوم أي تركتهم، كما يأتي أيضاً بمعنى عدم التقيد، يقال: طلق اليمين، أي غير مقيد. (زاهر، 2009: ص7)

ومن الناحية الشرعية يبين الفقهاء في تعريف الطلاق على القواعد العامة وأن اختلفوا في بعض الجزئيات، فعلى سبيل المثال يعرف الاحناف الطلاق على أنه رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مخصوص، ويعرفه الحنابلة على أنه حل قيد النكاح أو بعضه، ويعرفه علماء الشافعية على أنه حل النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، أما علماء المالكية يعرفونه بأنه رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح. (تونسي، 2002، ص9)

جاء في لسان العرب في مادة " ط ل ق " " طلاق النساء لمعينين: أحدهما حل عقدة النكاح والآخر بمعنى التخلية والإرسال، ويقتال للإنسان إذا عتق " طليق " أي صار حراً.

كما تستعمله في حل القيد الحسي، فالطلاق كانوا يستعملونه في الجاهلية في الفرقة بين الزوجين فلما جاء الشرع أقر استعماله في هذا المعنى بخصوصه مع تفاوت يسير في بعض عبارات الفقهاء لما يترتب على ذلك من تفاوت في بعض الأحكام.

تعريف الطلاق في الاصطلاح:

لم تختلف تعاريف الفقهاء لمصطلح الطلاق من حيث المعنى، وإن تفاوتت ألفاظهم، فعرفه ابن الهمام من الحنفية بقوله: رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص، وعرفه الخطاب من المالكية بقوله: صفة حكيمة ترفع حلية تمتع الزوج بزوجه، وعرفه الرملي من الشافعية بقوله: حل قيد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، وعرفه ابن قدامة من الحنابلة بقوله: الطلاق هو حل قيد النكاح. (زاهر، 2009: ص7)

يعرف الطلاق في الاصطلاح أيضاً بأنه حل قيد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه، أو رفع قيد النكاح في الحال أو المال بلفظ مخصوص، فحل رابطة الزواج في الحال " يكون بالطلاق البائن، وفي المال أي بعد العدة يكون بالطلاق الرجعي و" اللفظ المخصوص " وهو الصريح كلفظ الطلاق والكتابة كلفظ البائن والحرام والإطلاق ونحوها، ويقوم مقام اللفظ: الكتابة والإشارة المفهمة، ويلحق بلفظ الطلاق " لفظ الخلع " وقول القاضي " فرقت " وفي التفريق للغيبة أو الحبس، أو لعدم الإنفاق أو لسوء العشرة، وقد أخرج باللفظ المخصوص: الفسخ فإنه يحل رابطة الزواج في الحال لكن بغير لفظ الطلاق ونحوه والفسخ كخيار البلوغ، وعدم الكفاءة، نقصان المهر، والردة. (نعيم، 2015، ص72)

المفهوم العلمي للطلاق:

هو إنهاء العلاقات الزوجية بحكم الشرع والقانون. فالطلاق لا يتم إلا في ظل زواج، شرعاً وقانوناً وحتى يمكن الحصول على الطلاق فإنه يجب أولاً إثبات الزواج، فإذا لم يوجد زواج شرعي قانوني فلن يوجد طلاق قانوني وشرعي.

والصعوبة التي تواجه علم الاجتماع في تعريف الزواج في مختلف الثقافات هي التي تجعل من العسير تكوين فكرة واضحة عن الطلاق، ومع ذلك فقد أمكن صياغة بعض الفروض المبدئية من أجل دراسة الفروق في معدلات الطلاق، فحينما حاول " بارنز " مثلاً أن يقدم منهجاً لتقنين إحصائيات الطلاق، ترك جانباً مهمة التعريف،

ووصف الطلاق في المجتمعات البسيطة بأنه فترة انتقالية من زواج لآخر وذهب إلى أننا لكي نقيس معدلات الطلاق فإنه من المهم أن نعرف بالضبط ماذا نعني بمصطلحي زواج وطلاق.

والزواج في أبسط معانيه هو تعاقد منظم بين الرجل والمرأة، يتحملان تبعاً له مهام مؤكدة، فهو بصفة عامة عقد مشاركة بين الرجل والمرأة يبدو في الأصل من أجل الإشباع العاطفي، أو بمعنى آخر هو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية، وهو الوسيلة التي يعتمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد (صور التزاوج الجنسي بين البالغين). (الخولي، ١٩٩٧، ص43)

أما الطلاق فقد عرفه (تاج الدين، 1955، ص39) بأنه ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج، والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى، ويشير المصطلح أيضاً إلى الانفصال الطبيعي بين الأزواج بحيث لا يغير هذا من العلاقات القانونية التي نتجت عن الزواج.

عرف الطلاق بأنه " رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص قصداً يقع من أهله في محله " ، والمقصود من لفظي " أهله ومحله " أركان الطلاق، حيث أنه لا بد حين يعرف الطلاق أن يذكر أركانه ومنهم المطلق والمطلقة. (عيسوي، ١٩٨٠، ص ١٠)

حكم الطلاق في الشريعة الإسلامية:

نظرت الشريعة الإسلامية إلى حكم الطلاق من وجهتين هما:

- الأولى: من حيث الأصل مجرداً من الدوافع والموانع.
- الثانية: من حيث الأحكام التكليفية التي تعتريه.

وتبعاً لذلك قسمنا هذا المطلب على فرعين على النحو الآتي: (جبر، 2009، ص125)

الفرع الأول: من حيث الأصل مجرداً عن الدوافع والموانع فهل الأصل فيه الحظر أم الإباحة؟

للفقهاء في هذه المسألة رأيان:

- الرأي الأول: الأصل في الطلاق الإباحة

وهو ما ذهب إليه بعض الحنفية وبه قال الامامان القرطبي والشوكاني.

- الرأي الثاني: الأصل في الطلاق الحظر

وهو ما قال به البعض الآخر من الحنفية، وهو رأي الحنابلة والشافعية

أدلة اصحاب الرأي الأول ومناقشتها:

استدل القائلون بأن الأصل في الطلاق الإباحة بما يلي:

1. من الكتاب العزيز: بقوله تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ) (سورة الطلاق: آية 1)، وقال تعالى: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمَنْ سَاكَبَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْنَاهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ). سورة البقرة الآية 229 قال القرطبي الطلاق مباح بهذه الآية.

2. طلاق الصحابة زوجاتهم، كطلاق عمر بن الخطاب أم عاصم، وعبد الرحمن بن عوف تماضر والمغيرة بن شعبة الزوجات الأربع دفعة واحدة، وروي عن الحسن بن علي — رضي الله عنهما — كان قيل له في كثرة تزوجه وطلاقه، فقال أحب الغني، قال تعالى: (وإن يتفرقا يغن الله كلاً من سعته وكان الله واسعاً حكيماً). سورة النساء الآية 130 (جبر، 2009، ص126)

الفرع الثاني: من حيث الأحكام التكليفية التي تعتريه:

يرى الفقهاء أن الطلاق من حيث الأحكام التكليفية التي تعتريه من الوجوب والحرمة والكراهة والندب والإباحة كما هو مقرر عند الحنابلة والشافعية وعند المالكية تعتريه الوجوب والحرمة والندب والإباحة، وهناك شيء من التفصيل حول الموضوع:

1. التحريم: إذا وقع في الحيض، أو النفاس، أو في طهر مسها فيه.
 2. الكراهة: ويكره الطلاق لغير سبب، كطلاق زوجة مستقيمة الحال.
 3. الاستحباب: لتفريطها حقوق الله تعالى الواجبة، كالصلاة، ولا يمكن إجبارها عليه مع مخالفتها للزوج بغير وجه حق، أو التضرر ببقاء النكاح لبعضه أو لسبب غيره.
 4. الواجب: كطلاق المولى بعد التربص أربعة أشهر من حلفه إذا لم يفء — أي إذا لم يطأ زوجته، أو طلاق الحكمين في الشقاق بين الزوجين إذا رأياه.
 5. الإباحة: عند الحاجة إليه لسوء خلق المرأة أو سوء عشرتها وكذا يباح للتضرر بها من غير حصول الغرض بها.
- (جبر، 2009، ص126)

أنواع الطلاق وأثاره:

أنواع الطلاق:

يتنوع الطلاق إلى أنواع مختلفة باعتبارات مختلفة، فتارة يقسم باعتبار وقت إيقاعه، وتارة باعتبار صيغته ولفظه، والذي يعيننا تقسيمه باعتبار وقته وعدده إلى نوعين. (الخطيب، 1993، ص 205)

النوع الأول: الطلاق السني

والمقصود به، ما جاءت السنة بإباحته لمن احتاج إليه، وليس المقصود بالسني أنه من الأفعال المسنونة أو المستحبة والتي يؤجر عليها الإنسان كل، بل سمي بهذا الاسم مقابل الطلاق البدعي، إذ السنة مقابل البدعة، والاتباع مقابل الابتداع. إذاً هو لطلاق الذي يوافق أمر الله، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم.

أما صفته أن يطلق الزوج زوجته طليقة واحدة، وهي طاهر من الحيض والنفاس، ولم يجامعها في ذلك الطهر. وفي ذلك يقول تعالى: "يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن". "أي طاهرًا من غير جماع كما نقل عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم. ومنه أيضاً حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وسيأتي مفصلاً بإذن الله في ثنايا البحث.

النوع الثاني: الطلاق البدعي

هو الطلاق الذي نهى الشارع عنه، وخالف فيه المطلق أمر الله تعالى، وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم في إيقاعه، فقد أمر الله تعالى أن تطلق النساء بصفة مخصوصة هي الطلاق السني وما عداه يكون بدعيًا.

والطلاق البدعي، إما بدعي باعتبار الوقت، وإما بدعي باعتبار العدد، والطلاق البدعي باعتبار الوقت إما أن يكون في زمن الحيض ومثله النفاس، وإما أن يكون في زمن الطهر الذي جامعها فيه. (الفصل، 1408، ص 33)

قال الكاساني: "فطلاق البدعة نوعان: نوع يرجع إلى الوقت، ونوع يرجع إلى العدد، أما الذي يرجع إلى الوقت فنوعان أيضاً، أحدهما الطليقة الواحدة الرجعية في حالة الحيض إذا كانت مدخولاً بها، سواء كانت حرة أو أمة.

قال ابن عبد البر: "فإن طلقها في طهر جامعها فيه أو حائضاً أو نفساء فهو طلاق بدعة".

جاء في كشاف القناع: "وإن طلق المدخول بها في حيض أو نفاس، أو طهر أصابها فيه، ولو في آخره ولم يستبين حملها فهو طلاق بدعة محرم".

أ- الاتجاهات النظرية المفسرة للطلاق المستخدمة في الدراسة:

شهد المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية كانت لها انعكاساتها الشديدة على الأسرة، سواء كان ذلك من حيث حجم الأسرة ووظيفتها، أم من حيث القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية ونمط الحياة داخلها. الخ، وذلك باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي كما أنها تعد من أكثر النظم الاجتماعية التي تعكس ما يدور داخل المجتمع من عمليات وتفاعلات مختلفة. لذلك كان لابد وأن نضع في الاعتبار عند اختيار الإطار النظري للدراسة التأثير المتبادل بين الأسرة من جهة والمجتمع المحيط بها من جهة أخرى، وذلك من خلال السياق العام لعملية التغيير الاجتماعي، وبالتالي فلا بد من دراسة الأسرة في ضوء علاقتها بالأنساق الأخرى الموجودة داخل المجتمع الذي توجد فيه، وباعتبار أنها عنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير. أي أنها جزء من الكل الذي تترايط أجزؤه بعضها مع بعض، ولذلك لا يمكن دراستها ككيان مستقل بذاته، حيث أنها عرضة دائماً للتأثر بالبيئة الخارجية.

ويعني هذا أن دراسة الأسرة السعودية عبر فترة تاريخية معينة من خلال ارتباطها بالنظم والظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع سوف تؤدي إلى تحليل ما طرأ عليها من تغيرات تحليلياً واقعياً، وذلك لأن كل ما يصيب المجتمع من تغيرات أو تعديلات ينعكس بالضرورة على وضع الأسرة التي توجد فيه. ولذلك ترى الدراسة الاستعانة بمداخل نظرية متعددة يمكنها الإسهام في تحقيق مسعاها من دراسة موضوعها، وهذه المداخل النظرية تحددت بالأساس في ثلاثة مداخل مهمة وذات كفاءة في تحليل الظاهرة وهي: البنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية، والنسوية.

يرى الموظفون أن المجتمع يعمل بطريقة مماثلة لقيام الكائن الحي بوظائفه. ويشار إلى هذه المقارنة " بالمماثلة العضوية"، وبالتالي فإن النظم الاجتماعية تقوم بأداء وظائفها معاً من أجل مصلحة المجتمع ككل، مثلما تقوم أجزاء الجسم البشري بوظائفها معاً من أجل مصلحة الجسم.

إلا أن هذا المجتمع أو الكل الاجتماعي هو أكبر من مجموع أجزائه التي يتكون منها. كما أنه لا يمكن فصل بناء المجتمع عن وظائفه لأغراض البحث النظري. وبالتالي فالبناء والوظيفة لا ينفصلان. (عبد الوهاب، ٢٠٠٢، ص ٥١)

ويميل علماء الاجتماع الذين أسهموا في تطوير البنائية الوظيفية إلى النظر إلى المجتمعات الإنسانية بوصفها أبنية تتألف من عناصر ووحدات متداخلة ومتراصة بنائياً ومحكومة بقواعد ضابطة. ويوجد بين هذه العناصر والوحدات ترابط بنائي، وتساند وظيفي، واعتماد متبادل يحقق التوازن والاستقرار الضروريين لأداء المجتمعات لوظائفها ولاستمرارها في الوجود. وتشكل هذه المسلمة إطاراً تصورياً وطريقة محددة في التحليل الوظيفي تعرف بالبنائية الوظيفية، وهي تؤكد على الدور المحوري الذي يقوم به الإجماع القيمي على قيم محددة عامة ومشتركة بين غالبية أعضاء المجتمع وتستهدف الحفاظ على التوازن الاجتماعي للبناء الاجتماعي بما يحقق للمجتمع أداء ووظائفه وبقائه واستمراره. (شليبي، ٢٠١٢، ص ٦٩)

أما التفاعلية الرمزية فهي كنظرية تستند إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي الرموز والمعاني والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعلات الاجتماعية التي تجري بين أعضاء المجتمع. والمجتمع في ضوء التفاعلية الرمزية هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد، وأن جميع هذه الأفعال والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية بما يترتب عليها من أدوار وتوقعات. ويستمر المجتمع في أداء مهامه وفي البقاء بسبب التنشئة الاجتماعية للناس حتى يصبحوا قادرين على مواجهة هذه التوقعات. وهذه العملية تبدأ منذ لحظة الميلاد، وذلك لأن الأفراد يعتمدون على بعضهم البعض في المنافع والخدمات الضرورية لبقائهم. وبالتالي فالأفراد يستخدمون كل متطلبات أداء الأدوار، ويتطلع كل منهم إلى إنجاز الأدوار المتوقعة منه، وعليه يعمل المجتمع في تناسق وتعاون من أجل إنجاز التوقعات ويتخذ التدابير المتمثلة في الثواب والعقاب ما يراه كافياً وملائماً لإنجاز هذه التوقعات. (عوده، ١٩٩٨، ص ١٠٠)

وفي إطار التفاعلية يتعين على الباحث الاجتماعي أن يضع نفسه مكان الناس الذين يقوم بدراساتهم وينظر إلى العالم الاجتماعي بنفس الكيفية التي يرونها من خلالها. وعليه أن يسعى إلى إدراك وفهم هذا العالم كما يبدو لهؤلاء الناس؛ وأن يدرك ويفهم الأفكار والمعتقدات والدوافع والأهداف التي تحركهم وتدفعهم إلى الفعل والسلوك. وأن يعرف كيف تبدو الأشياء لهم، وما هي الأفكار والدوافع وما الذي يرغبونه وما يحتاجون إليه. (الخشاب، ١٩٩٣، ص ١٢٣)

وهو Feminism أما الاتجاه النظري الثالث الذي استندت إليه الدراسة فهو النسوية اتجاه نظري في علم الاجتماع يهتم بدراسة أساسية بقضايا المرأة والحركات النسائية التي تدعو إلى تغيير محتوى علم الاجتماع والاهتمام بالنوع الاجتماعي أو الجندر والتأكيد على أحداث تغييرات جذرية في النظام الأبوي القائم على هيمنة الرجال والحرص على التصدي لمشكلات المرأة وقضاياها. (عبد الوهاب، ٢٠٠٢، ص ٦٤)

وبالنظر إلى هذا التناول الموجز للاتجاهات النظرية الثلاثة فإن الدراسة سوف تتبنى إطاراً نظرياً بنائياً ووظيفياً يمكن من خلاله فهم ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج فهماً حقيقياً، وذلك بالرجوع إلى سياقها العام البنائي والوظيفي للتعرف على جوانبها المختلفة، وكذلك علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين تلك الظاهرة وغيرها من الظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع، حيث أن المجتمع ككل يتألف من زاوية هذا الإطار من أنساق مترابطة بنائياً ومتساندة وظيفياً وبينها قدر كبير من الاعتماد الداخلي المتبادل الذي يحقق لها حالة من الاستقرار والتوازن النسقي، حيث تبرز أهمية كل منها بالنسبة لبناء الآخر في حالة استقرار هذا التوازن أو تغييره أيضاً.

غير أن تبني وجهة النظر البنائية الوظيفية السابقة في هذه الدراسة لا يعني الاعتماد المطلق على مقولات تلك النظرية وحدها دون اللجوء إلى نظريات أخرى تساعد في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، كاللجوء إلى الاتجاه التفاعلي الرمزي في تحليل العلاقات الأسرية، وعمليات التفاعل المختلفة بين الزوج والزوجة، وارتباط ذلك بأنماط التفكك الأسري المختلفة داخل الأسرة السعودية، حيث أن التفاعلية الرمزية هنا قد فرضت ذاتها باعتبارها من أنسب المداخل النظرية التي يمكن من خلالها الوقوف على مسألة السلوك والتصرفات والتفاعلات الاجتماعية على صعيد الأسرة السعودية. كذلك في فهم وتحليل علاقة التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والمجتمع الأكبر الذي تعتبر جزءاً منه وفقاً لهذا الفهم النظري، فإننا نركز من خلال التفاعلية الرمزية على التصرفات الشخصية والسلوكية التي تصدر عن الأفراد في حياتهم اليومية، فقد قدمت التفاعلية الرمزية نموذجاً يمكن أن نركز من خلاله على السلوكيات والأفعال التي يقدم عليها الفاعلون الاجتماعيون في حياتهم اليومية، لذا نجد أنها قدمت مجموعة من المفاهيم التي استندت إليها في دراسة الواقع مثل مفاهيم الدور، والمكانة والموقف والذي استطاعت من خلاله أن تقدم تفسيرات سببية لما يحدث في إطار الواقع الحياتي اليومي. (الخشاب، ١٩٩٣، ص ١٢)

ومن خلال ما سبق، ف إن فهم الدراسة هنا لرؤى التفاعلية الرمزية يأتي بهدف التركيز على التصرفات التي يصدرها الفرد ويشكلها السلوك من خلال التفاعلات الاجتماعية بينه وبين الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، أي أن الفعل ورد الفعل الذي يأتي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بين الأزواج والزوجات داخل الأسر حديثة الزواج هما الأساس الذي تنطلق منه الدراسة الراهنة على اعتبار أن هذه التصرفات يحكمها أمران، الأول هو الذات والآخر هو المحيط الاجتماعي الثقافي الذي يتم في إطاره التفاعل الاجتماعي، حيث أن المحيط الاجتماعي والنفساني هما المحددان الرئيسيان للسلوك، فهما يعملان على إفراز المعاني الرمزية التي يمكن أن تفرز في إطار التفاعل اليومي بين الفاعلين الاجتماعيين. (شليبي، ٢٠١٢، ص ٢٠٥)

هذا وسوف يتم الاستعانة أيضاً ببعض مقولات النظرية النسوية في تفسير انتشار الطلاق المبكر، وذلك من خلال أشكال القهر المختلفة التي قد تتعرض لها الزوجة السعودية من جانب الزوج وتدفعها إلى اللجوء لطلب الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية لرغبتها في التخلص من الزوج الذي غالباً ما يمارس قوته عليها،

سواء كان ذلك من خلال الاستغلال الاقتصادي أو التحكم الجنسي أو أشكال العنف المستخدم ضدها والتي تعد دليلاً على رغبة الزوج في فرض سيطرته، خاصة وأن تعليم الزوجة وخروجها للعمل واستقلالها اقتصادياً عن الزوج، بل ومشاركتها له أحياناً في إعالة الأسرة قد أدى بها إلى الشعور بالتححرر والمساواة مع الزوج، وبالتالي رفض الخضوع والاستسلام ومعارضة سيطرة الزوج على اختلاف صورها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة. (عبد الوهاب، ٢٠٠٢، ص ٦٤)

وذلك لأنه لا يمكن تفسير ظاهرة الطلاق المبكر بالرجوع إلى عوامل فردية أو نفسية فقط، فالتغير الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي، والتصدع الأسري، وصراع القيم، وعمليات التمييز بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية داخل الأسرة، والبطالة، والإدمان، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي القادرة على وضع تلك الظاهرة في منظورها الصحيح.

لقد استفادت الدراسة من بعض المنطلقات النظرية التي تعرضت للأسرة سواء البنائية الوظيفية أو التفاعلية الرمزية أو النظرية النسوية، حيث شكلت مسلماتها ما يعرف بسلة الاتجاهات النظرية التي أفادت الدراسة في تحليل وتفسير العلاقة الدينامية بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وظاهرة الطلاق المبكر مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع السعودي.

ويرجع ذلك كله إلى أن دراسة التغيرات الأساسية التي شهدتها المجتمع السعودي، ولا يزال يشهدها، من حيث آثارها على الأسرة ودورها في خلق تحولات مهمة في بناء وأدوار وعلاقات الأسرة السعودية وارتباط ذلك بظاهرة الطلاق المبكر لا يمكن أن تتم بصورة سليمة وبدون أوجه قصور إلا بالاعتماد على أكثر من نظرية اجتماعية، مع الاهتمام بأثر الظروف العالمية والقومية التي ساهمت في تفعيل الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك حتى يمكن تحقيق رؤية واقعية متكاملة تساعدنا على فهم تلك الظاهرة وتفسيرها، وكذلك التنبؤ بمستقبله ا تمهيداً لإحداث التغير المطلوب وهو التقليل من معدل انتشارها، وبالتالي تحقيق معدل أعلى من التماسك الأسري داخل المجتمع السعودي.

تأثير الطلاق:

وفيما يلي سوف نتناول آثار الطلاق على جميع أطراف المشكلة (الزوجة المطلقة، الزوج المطلق، الأبناء)، ثم الآثار المجتمعية المترتبة:

1. الآثار السلبية للطلاق على المرأة:

إن أكبر مشكلة تواجه المرأة المطلقة هي مشكلة التكيف حيث أن 42% من النساء المطلقات يعانين من مشكلات عدم التكيف الشخصي مع الوضع الجديد، 32% يعانين من مشكلات التكيف الاجتماعي، 52.4% يعانين من مشكلات التكيف الاقتصادي الناتج عن عجز المرأة في توفير الاحتياجات المادية لها ولأبنائها مثل العجز عن دفع إيجار السكن والفواتير، ومصاريف دراسة الأبناء. (لقيسي، 2000، ص 16)

وتعاني المرأة المطلقة كذلك من العديد من المشكلات المادية والاجتماعية مثل عدم التكيف مع الوضع الجديد بعد الطلاق، وتكوين علاقات جديدة بعد أن كانت علاقاتها مرتبطة بنساء متزوجات،

أصبح عليها تكوين علاقات صداقة مع نساء في نفس ظروفها. تعاني مشكلات اجتماعية مثل مسؤولية تربية الأبناء بمفردها. نظرة المجتمع القاسية للمرأة المطلقة. مشكلات مادية مثل الأنفاق على نفسها وأولادها، فكلما كانت المرأة تنتمي إلى مستوى اقتصادي منخفض كانت أكثر عرضة للمعاناة المادية من المرأة في الطبقات الأخرى، خاصة مع رفض الكثير من الأزواج المطلقين دفع النفقة لزوجاتهم المطلقات.

وتوجد بعض العوامل المرتبطة بإمكانية تكيف المرأة مع مشكلة الطلاق مثل وجود عمل للمرأة فالمرأة العاملة أكثر تكيفاً مع الطلاق من غير العاملة. وارتفاع دخلها. وارتفاع المستوى التعليمي حيث أن التعليم يساعد المرأة على التفكير الجيد في قراراتها وحساب نتائج المكسب والخسارة، وإيجاد حلول للمشكلات التي تستجد ووضع الحلول المناسبة لها. وزيادة فرصة المرأة المتعلمة في العمل ما يساعد على الحد من الأزمات الاقتصادية، وما يترتب عليها من مشكلات أخرى. عندما يكون الطلاق بناءً على رغبته. (لقيسي، 2000، ص 17)

وكما كان عمر المطلقة صغير كانت قدرتها على التكيف أفضل مما لو كانت متقدمة في العمر، لأنها تعلم أنها في مرحلة الشباب ويمكنها أن تتزوج مرة أخرى. وارتفاع قبول أسرة المطلقة لمبرراتها في الطلاق وقد أدركت بعض الثقافات هذه القيمة مثل بعض قبائل الصحراء المغربية التي يقابل فيها أهل ابنتهم المطلقة بالزغاريد وهذا ليس فرحاً بطلاقها وإنما لتشعر بأنها مرحب بعودتها لأسرتها وبيتها مرة أخرى. عدم وجود أبناء، القبول المجتمعي للطلاق كحل لمشكلات الزواج الفاشل وعدم تحميل المرأة تبعات ذلك.

2. الآثار السلبية للطلاق على الرجل:

يعاني الرجل من الطلاق لكن ليس بنفس درجة معاناة المرأة لزيادة فرصته في بدء حياة جديدة في أي وقت، إلا أن ذلك لا يمنع وجود آثار سلبية تقع على الرجل بسبب الطلاق مثل سوء الحالة النفسية والجسمية للرجل، وخاصة في حالة وجود أبناء وعدم رغبته في الطلاق، تحمل الأعباء المادية الناتجة عن الطلاق مؤخر الصداق ونفقة العدة ونفقة وحضانة الأولاد مما يضر بقدراته المادية لسنوات طويلة، وخاصة مع ارتفاع المهور وتكلفة الزواج. تأثر مكانته الاجتماعية سلباً، تحمل النقد واللوم من المحيطين وخاصة في حالة وجود أطفال وكونه سبب الطلاق، المشكلات الاجتماعية التي تنشأ بسبب الطلاق وتتعلق بالأبناء مثل ضعف توفير الرعاية الكافية لهم، أو زواجه من أخرى قد تعاملهم بشكل سيئ، وحرمانهم من الأم ورعايتها وإحساس الأبناء بالألم لفقد أمهم، وعدم قدرته على ترك الأبناء للأم.

3. الآثار السلبية للطلاق على الأبناء:

يعتبر الأطفال هم الأكثر تضرراً من حدوث الطلاق حيث يصاب الطفل الذي ينشأ في بيئة مفككة اجتماعياً بالعديد من الاضطرابات النفسية مثل التبول اللاإرادي، زيادة معدل القلق، الحرمان العاطفي، عدم القدرة على إقامة علاقة عاطفية سوية والاستمرار فيها، الخوف المستمر من الفقد، الشعور بالحسد والحقد تجاه من يعيشون حياة اجتماعية مستقرة، حب السيطرة والتملك، الرغبة في الانتقام من الآخرين، الفشل الدراسي.

ارتفاع نسب الانحراف الأخلاقي للأبناء بسبب غياب الرعاية الوالدية. ارتفاع امكانية فشل الأبناء مستقبلاً في حياتهم الزوجية لكون الوالدين نموذجان سلوكيان مشوهان تنتشوه معها خبرة الأبناء في الحياة الزوجية المستقبلية. (خليفة، 2006، ص 15)

كما يعاني الأطفال الذين مروا بخبرة طلاق الوالدين من مشاعر مختلفة بين الحزن والقلق من جهة والارتياح لتوقف الخلافات اليومية بين الوالدين من جهة أخرى، وعدم الاستقرار النفسي، فقدان الحياة الأبوية، والاستقرار العائلي الذي كانوا ينعمون به في ظل الأسرة، فقدان العائل المادي والمتمثل في الأب في حالة التحاق الأبن بالأم.

4. الآثار السلبية للطلاق على المجتمع:

للطلاق آثار مجتمعية سلبية تتمثل في عدم الاستقرار الاجتماعي، ارتفاع معدل الفشل الدراسي ما يترتب عليه ضياع الاستثمار المجتمعي في التعليم، الفشل الدراسي للأبناء ما يضعف تحقيق التنمية المرجوة، فلا تنمية وتقدم مع جهل وأمية، ارتفاع نسب الانحراف الأخلاقي في المجتمع. ظهور أنماط جديدة في العلاقات الإنسانية لم تكن موجودة من قبل مثل زواج المسير والذى تلجأ إليه بعض المطلقات كحل لعدم القدرة على الزواج الطبيعي. تهديد استقرار الأسر القائمة في المجتمع بسبب انتشار الطلاق، فمن ناحية يساعد ذلك على قبول أفراد المجتمع للطلاق ما يجعله خياراً سهلاً عند مواجهة أي مشكلة، كما أن انتشار الطلاق وكثرة المطلقات قد يترتب عليه كما أسلفنا زواج المسير لرجال متزوجون لنساء مطلقات ما يمثل تهديد للزواج القائم. ارتفاع معدل الجريمة، بسبب الخلل في التنشئة الاجتماعية والدينية وقصور تكوين الضمير الفردي، وضعف الوازع الديني، الاضطراب النفسي والسلوكي لأفراد المجتمع بسبب التنشئة في بيئة غير سوية، وبالتالي عجز هؤلاء الأفراد عن أن يكونوا أشخاصاً نافعين لمجتمعهم. انتشار الفرقة والضغينة بين أفراد المجتمع وعائلاته، فالطلاق يؤدي إلى الشقاق ما يضر بالترابط والتماسك داخل المجتمع، إهدار الوقت والجهد والمال في إتمام عملية الطلاق وتفرغ الطرفين لإجراءات الطلاق، انخفاض العمل والإنتاج بسبب سوء الحالة النفسية للرجل والمرأة المطلقين، فالاستقرار النفسي عامل هام في دافعية الشخص للإنجاز والإنتاج بل وفي مستوى جودة العمل. (شليبي، 1988م، ص16)

اسباب الطلاق

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى انهيار الرابطة الزوجية ويكون الطلاق كأخر حل لإنهاء تلك الرابطة لعدد من الأسباب المباشرة أو غير المباشرة وهي كما يلي:

الزواج المبكر: يعد واحداً من الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الطلاق، كون أن الزواج في عمر أقل من 18 سنة ويسبق عملية النمو الجسدي والنفسي والاجتماعي والثقافي للفتى والفتاة فكلا الطرفين غير مؤهلين نفسياً أو اجتماعياً فيتم الانتقال من مرحلة المراهقة إلى الحياة الزوجية وفي هذه الحالة غالباً ما يعيش الزوجان القاصران في كنف العائلة ويتبع النمط التقليدي والاجتماعي، فالزوج يصبح مسلوب الإرادة ولا يقدر على اتخاذ القرارات والزوجة لا تستطيع تحمل المسؤوليات وذلك لقلّة خبرتها بمسألة التعايش والتكيف إلى جانب زيادة تفكيرها الخيالي وعدم نضجها.

العقم: مما لا شك فيه إن وجود الأطفال يعتبر عاملاً هاماً في المحافظة على الحياة الزوجية واستقرارها والحيلولة دون انهيارها، لان وجودهم يزيد من الترابط بين الزوجين من ناحية ويشعرهما بمسؤوليتهما تجاه الأطفال من ناحية أخرى،

كما يجعل كلا الطرفين أكثر مرونة في معالجة المشاكل الزوجية التي تعترضهما دون اللجوء إلى الطلاق، وعلى العكس من ذلك إن عدم إنجاب الأطفال يعرض حياة الأسرة للزواج من زوجة ثانية وسبباً لطلاق الزوجة الأولى التي لم تنجب، ولقد ثبتت من الدراسات الاجتماعية إن هناك علاقة عكسية بين عدم وجود الأطفال وارتفاع معدلات الطلاق. (السبعوي، 1434، ص 6)

الخيانة الزوجية: يحدث الطلاق بسبب الخيانة الزوجية من طرف الزوج لعدم التجارب من قبل زوجته وإهمالها مظهرها وعدم مشاركتها أحاسيسه ومشاعره وهذا ما يدعو إلى تعلق بامرأة أخرى يجد عندها ما نقص في زوجته، فهذه العلاقة في كثير من الأحيان تؤدي إلى الانفصال دائم أو مؤقت أو إلى الطلاق بين الأزواج، ومن جانب آخر فإن للشك والريبة والغيرة المرضية واتهام أحد الزوجين الآخر دون دليل مقنع يكون سبباً في فساد العلاقة الزوجية وتوترها واضطرابها، فكثير من الآراء تتفق حول استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة الزوجية.

تدخل الأهل: يعد تدخل الأهل في خصوصية الحياة الزوجية دورها السلبي المؤثر في مدى استمراريتها بل تعد واحداً من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى الكثير من حالات الطلاق في مجتمعاتنا حيث ما زال الخضوع للقيم والعادات والتقاليد التي تحدد التصرفات العائلية وتؤكد أهمية خضوع الابن أو البنت للأهل حتى بعد بلوغهم، فتدخل الأهل في شؤونهم الخاصة منها ما يتعلق بإنجاب الأطفال وتربيتهم وهناك أمور تتصل بتدبير شؤون المنزل والتدخل في الشؤون المالية إلى جانب تنظيم العلاقات ببقية شؤون الأسرة. (حلمي، 2009: ص 25)

الأزمات الاقتصادية: يلعب العامل الاقتصادي دوراً مباشراً في استقرار الحياة الزوجية حيث إن انتظام العمل وتوفير المدخرات وسد احتياجات الأسرة يعني الاستقرار، وعلى العكس فإن انخفاض الدخل هي الحالة التي تعني عجز الزوج عن تلبية حاجاتها.

سوء اختيار الشريك: فسوء اختيار الشريك سواء كان من الزوج أم من الزوجة لا سيما في الحالات التي لا تربط بين الزوجين صلة قرابة ففي فترة الخطوبة لا يسأل الخاطب عن خطيبته بشكل جيد ليتحقق من الأم أو الأخت أو ممن كان سبب ذكرها للزواج، أي السرعة في الاختيار وعدم دراسة شخصية الشريك فضلاً عن إن بعض الشباب يضعون اعتبارات لا تمت للحياة الزوجية بصلة كالبحث عن الغنى والحسب والتغاضي عن الصفات التي يمكن أن تسعد الزوجين، أي لا يلتزمون بالضوابط الشرعية المبنية على المعايير الدينية والأخلاقية عند اختيار شريك حياته، تلك المعايير التي حثنا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم: " تتكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فأظفر بذات الدين تربت يداك"، وقال صلى الله عليه وسلم " إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه، ألا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير. (بإعباد، 2010، ص 18)

فالاختيار الصحيح هو الذي يقوم على أساس الدين والأمانة والخلق، ولا بأس أن يأتي بعد ذلك الجمال والمال والحسب، لكن المرفوض أن يكون المعيار في الزوج والزوجة هو المال أو الجمال أو الحسب على حساب الدين.

السكن المشترك: يمكن اعتبار عدم توفر داراً مستقلة لسكن العائلة هو أحد الأسباب الرئيسية في وصول الزوجين إلى مرحلة الطلاق، حيث إن الزوجة تكون مقيدة في بيت أهل زوجها إضافة إلى تدخل الأهل في الحياة الزوجية، وهذا حتماً سيؤدي إلى قيام الخلافات والنزاع بينهما بسبب التدخل الذي يمارسه أهل الزوج أو الزوجة في شؤونهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهكذا تبدأ المشاكل تتعقد نتيجة الموافق التي يتخذها أهل الزوج من الزوجة وتخلهم في شؤونهم الخاصة في الوقت الذي تطمح

الزوجة أن تكون سيدة بيتها فينشأ بسبب ذلك الخلاف ويشد الصراع بين الزوجين نتيجة اختلاف وجهات النظر بالنسبة لكثير من الأمور، حيث أن الزوجين ينتميان إلى جيل لاحق يختلف عن جيل أبائهما، الأمر الذي يؤدي إلى تضخيم المشاكل اليومية إلى أن تكون مجرد مواقف عابرة في حياة الزوجين.

العوامل المؤدية إلى الطلاق:

من المعروف أن الطلاق هو النتيجة النهائية للمشكلات الأسرية الدائمة والحياة الزوجية التي لا خير في بقائها، ويجب أن نسلّم بأن الطلاق ربما يقع في كل يوم في عديد من المجتمعات وبين عديد من الأسر وفي مختلف المستويات إلا أن العوامل تختلف في كل من هذه المجتمعات وبين عديد من الأسر مما قد يعتبر سبباً جوهرياً لإنهاء الزواج في المجتمع قد لا يعتبر كذلك في مجتمعات أخرى وما قد تراه بعض المستويات سبباً للتفريق قد لا تراه مستويات أخرى كذلك. وقد اختلف الباحثون في تناولهم للعوامل المؤدية للطلاق فهناك من وضع عوامل للطلاق بصفة عامة. وهناك يرى عوامل للطلاق من وجهة نظر الزوجة وعوامل أخرى من وجهة نظر الزوج كما أن هناك من وجد عوامل لطلاق المرأة في الريف تختلف عن عوامل طلاق المرأة في الحضر. كما تناول كل تخصص على الطلاق وفسر العوامل المؤدية له من خلال رؤيته لتلك العوامل وسوف نعرض بعض وجهات النظر المختلفة حتى تتضح الرؤى أماناً.

أولاً: العوامل المؤدية للطلاق من وجهة النظر الاجتماعية:

ينظر علم الاجتماع للطلاق على أنه مؤشر لفشل الأسرة وتعقد شبكة العلاقات الزوجية وغياب الدور الحقيقي لطرفي العلاقة الزوجية وتتمثل العوامل المؤدية للطلاق من وجهة نظر علم الاجتماع في الآتي:

- كراهية كل من الزوجين للآخر أو رغبة أحدهما في الزواج بآخر أو عجز أو مرض أحدهما .
- عدم التكافؤ الجنسي والثقافي بين الزوجين
- قيم واستعدادات الزوجية والقيمة النسبية للإشباع الذي يحصلان عليه.
- سوء الأحوال الاقتصادية وشعور الزوج بالضعف لعدم الإنفاق
- قد تكون الزوجة مقصرة في إدائها لواجباتها أو غير صادقة أو غيورة ولديه اشك أو منحرفة أخلاقياً.
- قد يكون الزوج غليظ القلب أو غيور وعنيف مع زوجته أو ذو سلوك سيء وله علاقات محرمة أو يستغل زوجته استغلالاً مادياً.

وترى الخدمة الاجتماعية أن الطلاق كم مشكلة أسرية هو الدليل على انتهاء البناء الأسري وتفككه ويتحكم في إحداث العديد من الأسباب الذاتية البيئية مثل:

أسباب ذاتية مثل:

- إصابة أحد الزوجين جنسياً أو نفسياً أو عقلياً أو النواحي الوراثية لدى الزوجي.
- قسوة أحد الزوجين على الآخر.
- هجر الزوجين للآخر.

أسباب بينية:

- ضعف الموارد المادية وسوء توزيعها.
- عدم توافر الإشباع العاطفي والجنسي.
- مشكلة البطالة خاصة للزوج.
- عدم التكافؤ في المستوى التعليمي بين الزوجين وكذلك الفرق في الدخل بين الزوجين سواء من ناحية الزوج أو الزوجة.
- انتقال مخاطر الطلاق بين الأجيال وذلك لأن الأبناء من الأسر التي وقع بها طلاق قد تضطربهم الظروف الاقتصادية السيئة على الارتباط لم يحسنوا فيه اختيارهم وبالتالي يقع الطلاق.

كما أن بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في لطلاق وهي كما يلي**• تغير تركيبة البناء الاجتماعي:**

أحدثت التغيرات الاقتصادية التي عمت المجتمع السعودي نتيجة للثروة النفطية تغيرات كبيرة في تركيبة البناء الاجتماعي وازدياد الفروق الطبقيّة فيه، فالمجتمع السعودي التقليدي مجتمع قبلي يحتل شيخ القبيلة م كان الصدارة فيه، يليه بقية أفراد القبيلة، ثم طبقة الأرقاء، وكان المجتمع متجانساً إلى حد كبير. ومع اكتشاف البترول والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي صاحبتها فقدت الكثير من الأسر العريقة اجتماعياً مكانتها الاقتصادية بسبب تفنيت الملكية، وظهور الملكية الفردية، وظهور طبقة غنية جديدة في المجتمع تتكون من الأمراء والتجار وكبار موظفي الدولة وأصحاب رؤوس الأموال، فتغيرت تركيبة المجتمع السعودي، وأصبحت الفروق الطبقيّة واضحة فيه، وأصبح التعليم والعمل والثروة متغيرات جديدة في البناء الاجتماعي إلى جانب متغير الهوية الذي كان سائداً لسنوات طوال في المجتمع السعودي التقليدي. (الرومي والصائغ، ٢٠٠٤، ص ٢٦)

• تغير شكل الأسرة ووظائفها:

كان الشكل السائد للأسرة في المجتمع السعودي التقليدي هو الأسرة الممتدة المكونة من الأب والأم والأبناء غير المتزوجين. ولم يكن التغير الذي أصاب الأسرة في شكلها فقط، ولكن في وظائفها كذلك؛ فالأسرة في المجتمع السعودي التقليدي كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والدينية والترفيهية. أما الآن فقد فقدت الأسرة الكثير من وظائفها، إذا أصبح هناك مؤسسات أخرى كالمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام وغيرها من مؤسسات تساهم في تربية الأبناء. (العمرى، ٢٠٠٩، ص ١٥٥)

• طغيان السلوك الاستهلاكي على حياة الأفراد:

أصبح السلوك الاستهلاكي هو السلوك السائد في المجتمع السعودي المعاصر، وظهرت الكثير من الكماليات في الأسرة السعودية كالجمال والسيارة والمكيفات و"التلفزيون"، و"المذياع"، و"الفيديو"، والأطباق الفضائية، وغيرها من كماليات لم تكن متوفرة منذ أربعين عاماً مضت، هذا السلوك الاستهلاكي تسبب في تأخير سن الزواج في المملكة لعجز الكثير من الشباب على توفير متطلبات الزواج مما أدى إلى ظهور العنوسة بين النساء والرجال في المملكة. (الخطيب، ٢٠٠٩، ص ١)

• انتشار التعليم بين الجنسين:

تم افتتاح أول مدرسة أهلية للبنات في المملكة عام ١٩٦٠م، وتلا ذلك تشييد الكثير من المدارس في شتي أنحاء المملكة، وبلغ عدد المدارس (٥٢) مدرسة عام ١٩٦٠م وفي عام ١٩٧٠م ارتفع عدد المدارس إلى (511) مدرسة، وفي عام ١٩٩٠م ارتفع عدد المدارس إلى (٧،٥٤٠)، وفي عام ٢٠٠٥ م بلغ عدد المدارس (١٣،٤٨٠) مدرسة. وينبغي أن نشير هنا إلى أن جميع المدارس الحكومية للبنات. في الوقت الراهن، تشغل بمعلمات وإداريات سعوديات أي أن نسبة السعودة بها قد تصل إلى (١٠٠ %) تقريباً.

ولا شك في أن انتشار تعليم البنات واتساع قاعدته وازدياد طالبه في مختلف مراحلها قد أدى إلى توعية الفتاة بحقوقها وغير من نظرتها لنفسها ولدورها في المجتمع. (الرومي والصائغ، ٢٠٠٤، ص 25)

• عمل المرأة واستقلالها الاقتصادي:

من الظواهر الحديثة في المجتمع السعودي ظاهرة العمل بأجر كوسيلة لكسب لقمة العيش، وانفصاله عن الأسرة. فبعد أن كان العمل جماعي يتم بشكل جماعي تحت مظلة العائلة، أصبح العمل بأجر الغير وفي القطاعين الحكومي والأهلي وخارج نطاق العائلة هو السائد.

كما فتح تعليم المرأة المجال أمامها للعمل والاستقلال المادي، وتعد ظاهرة عمل المرأة ظاهرة حديثة في المجتمع السعودي، وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الغالبية لعظمى من النساء العاملات يعملن في الدولة إذا تبلغ نسبتهن (٣٠،١ %) من وظائف الدولة. تعمل المرأة في المجتمع السعودي في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والشئون الاجتماعية والبنوك والأعمال الخاصة، وتبلغ نسبة العاملات في القطاع التعليمي (٨٣، ٤ %) يليه الموظفات وتبلغ نسبتهن (٥٣، ٥ %)، ثم الوظائف الصحية (٥٣، ٣ %) وأخيراً أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتبلغ نسبتهن (٩٠، ١ %) من العاملين في الدولة.

وتؤكد الكثير من الدراسات الاجتماعية أثر الاستقلال الاقتصادي للمرأة على مشاركتها في اتخاذ القرار وتغيير أدوارها داخل الأسرة والمجتمع. (شليبي، ١٩٩٠، ص ١٣٩)

• انتشار وسائل الاتصال الحديثة والفضائيات:

من الظواهر الحديثة في المجتمع السعودي انتشار وسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت والجوالات والفضائيات المتعددة، ولا شك في أن هذه الوسائل سهلت عملية التعارف والاتصال بين المجتمع السعودي والعالم الخارجي، كما سهلت عملية نقل المعلومة من وإلى المجتمع السعودي. ولا شك في أن هذه الوسائل والفضائيات أثرت على اتجاهات الشباب ونظرتهم لشريك الحياة ولل علاقة بين الجنسين، ونظرتهم إلى أنفسهم وإلى العالم المحيط بهم.

فالشباب السعودي أصبح يتطلع إلى اختيار شريكة حياة تشبه ما يراه في الفضائيات من بنات حسناوات، والفتاة أصبحت تتطلع إلى أسلوب أفضل في التعامل مع المرأة عما تلمسه حولها، وهذه المقارنات قد تؤدي إلى حدوث مشكلات داخل الأسرة (الخطيب، ٢٠٠٩، ص ١٨).

• تغير النسق القيمي:

يتميز المجتمع السعودي التقليدي قبل اكتشاف النفط بسيطرة الكثير من القيم الشائعة في المجتمع البدوي مثل التضامن والتكافل والكرم والتحمل والصبر والاعتماد على النفس وإنكار الذات والتضحية من أجل الجماعة والشجاعة. لكن مع الطفرة الاقتصادية حدث العديد من التغيرات في النسق القيمي مثل انتشار السلبية والاتكالية وسيطرة النزعة الفردية والنزعة المادية في تقييم الأمور، وأصبح مبدأ الربح والمكسب هو الذي يسيطر على تفكير الأفراد وعلاقاتهم، كما أثر على قرار الزواج فالشباب أصبح يفكر بالزواج بطريقة اقتصادية ماذا سيربح وماذا سيخسر ومن هنا لاحظنا عزوف الكثير من الشباب عن الزواج. (الجابري، ٢٠٠٣، ص ١٢)

• ظهور ظاهرة العنوسة في المجتمع السعودي:

تشير الإحصاءات الرسمية في المملكة إلى ارتفاع متوسط عمر الإناث عند الزواج إلى (٢٤،٩) عاماً عام ٢٠٠٠م، وعند الذكور (٢٨،٥) عاماً، بعد أن كان (٢٥) عاماً عند الإناث و(٢١،٧) عاماً عند الذكور عام (١٩٩٦م) الخطة الخمسية الثامنة وزارة التخطيط، وتشير الإحصاءات الرسمية الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية). في المملكة أن نسبة العنوسة تبلغ ١،٥ مليون عانس. (حضا، ٢٠٠٨ م، ص 16)

طرق العلاج:

ومن وسائل الإصلاح بين الزوجين التي يمكن أن تساعد في الحد من الطلاق وفيما يلي بعض النقاط المهمة الداعمة على الحد من مشكلة الطلاق.

- معرفة كل منهما لحقوق الآخر عليه فمن حقوق الزوجة على زوجها النفقة والكسوة والمسكن المناسب، وألا يؤذيها ولا يهجرها إلا في البيت، فقد سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلاً: ما حق زوجة أحداً عليه؟ قال: تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت. رواه الإمام أحمد والنسائي. (العمرى، 1429، ص 32)
- معرفتهما معا لحدود الله وعقابه وأن الشيطان لا يفرح بشيء كفرحه بهدم الحياة الزوجية، قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن إبليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه، فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة يجيء أحدهم فيقول: فعلت كذا وكذا فيقول: ما صنعت شيئاً، قال: ثم يجيء أحدهم فيقول: ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته، فيدنيه منه ويقول: نعم أنت. رواه مسلم.
- تفكير كل منهما في مستقبل الأولاد، وأن مصلحتهم تقتضي بقاء العلاقة الزوجية.
- مراعاة كل منهما لظروف الآخر.

- تنازل كل منهما عن بعض حقوقه تأليفا وإبقاء على رباط الأسرة.

ومن سبل الوقاية من انتشار ظاهرة الطلاق ينبغي اتباع الآتي:

- ألا يغفل الزوج عن الصفات الحسنة في زوجته، ولا يحملها بغض شيء من صفاتها أن يتعمى عن صفاتها الحسنة الأخرى، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً رضي منها آخر" رواه مسلم. ويمكن للإنسان أن يحتمل بعض النقص في زوجته من أجل ما يعجبه من صفات أخرى. أن يتفق الزوجان فيما بينهما على حسن العشرة، وقيام كل منهما بحقوق صاحبة، فإن إحسان العشرة يوجب الاحترام المتبادل، ويفضي مع الوقت إلى حلول المودة والانسجام بين الزوجين.
- الحذر من الاستعجال في اتخاذ قرار الطلاق، فقد ينفر الزوج من زوجته في أول أيام الزواج، ولكن مع الصبر والتأني قد يزول هذا النفور، لكونه اكتشف مع مضي الوقت صفات حسنة في زوجته لم يدركها في أول الأمر، وأحياناً يكون الزوج الشاب يحمل في ذهنه أول الأمر صورة مثالية يصعب تحقيقها في الواقع، فإذا تأنى وتمهل فقد تعدل نظرته، ويرضى بما قسمه الله له.
- التأمل في آثار الطلاق، وما قد يترتب عليه من تشتت للأسرة، وافتراق الأولاد عن والديهم، كما أنه قد يصعب على الزوج أن يتزوج مرة أخرى، وقد لا يتيسر له الظفر بامرأة مناسبة.
- تجنب التهديد بالافاظ الطلاق، والحرص على إبعاد هذه الألفاظ عن اللسان، وهذا أمر يتساهل فيه كثير من الأزواج، فتجد هناك من يهدد بالطلاق كل يوم، وتجد من يحلف بالطلاق، ونحو ذلك مما يسهل حصول الطلاق، وقد يندم الزوج عليه بعد ذلك.
- التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في معاشرته لأهله وكيفية تعامل سلفنا الصالح فيما بينهم فقد كان شعارهم قول المولى عز وجل: {فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان}، وقد قال الحبيب صلى الله عليه وسلم: "خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي". (الصالح، 2009، ص 15)

دور الأخصائي الأسري في مواجهة العوامل التي تؤدي إلى الطلاق والحد منها:

مع تطور الخدمة الاجتماعية وانتشارها في جميع المجالات المختلفة وخاصة المجالات التي كانت تستخدم لطريقة خدمة الفرد وظهر اتجاه نحو استخدام الأخصائي الأسري كأداة للمساعدة في تلك المجالات بما فيها المجال الأسري ونتيجة لذلك استعانت كثير من مؤسسات رعاية الأسرة بجهود الأخصائي الأسري وطريقة خدمة الجماعة هي إحدى الطرق للخدمة الاجتماعية حيث يتمكنوا النجاح في مواجهة المشكلات الشخصية والجماعية والمجتمعية. ومع التقدم العلمي في مجال الخدمة الاجتماعية ظهر الاتجاه نحو استخدام الجماعة كأداة للمساعدة في كل مجالات الخدمة الاجتماعية وبستطيع أخصائي الجماعة في مؤسسة الأسرة أن يعمل مع أنواع متعددة من الجماعات ومن تلك الأنواع:

1. العمل مع الأسرة كجماعة لحل بعض المشكلات التي يرى الأخصائي الأسري أن حلها على أساس جماعة أفضل من حلها مع بعض أفراد الأسرة بشكل فردي.
2. العمل مع الجماعات الأشخاص الذين على وشك الزواج لتزويدهم بالمعلومات التي تتعلق بالحياة الأسرية ومشكلاتهم التي تساعد على بناء حياة أسرية.
3. العمل مع جماعات الأمهات اللاتي يجدن صعوبات في تربية أطفالهن وخاصة صعوبات التكيف كما يمكن تزويد مجموعة من المهارات المختلفة قد تتطور لتصبح مشروعات تزيد من دخل الأسرة.
4. العمل مع جماعات الأطفال أو المراهقين الذين يواجهون بعض المشكلات في منازلهم أو في مدارسهم.

ونظرا لتطوير أساليب واستراتيجيات واليات الاخصائي الأسري وتقنياتها في التعامل مع تلك المشكلات والعوامل يعتبر مطلباً ملحا في ظل الواقع الراهن الذي أفرزته العديد من التحديات والصعوبات التي توجه الأسرة والأبناء لاسيما فيما يتعلق بإشباع الاحتياجات الأساسية وكذلك المتطلبات الزائدة التي تشكل عبئا على النسق الأسري ككل هذا بالإضافة إلى المشكلات الناتجة عن النزاع الأسري وما أحدثته من تفكك في النسيج الاجتماعي للأسرة ويؤدي في النهاية إلى الطلاق.

وينطلق الباحث في دور الأخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق من منظور الخدمة الاجتماعية من الموجهات الآتية:

- البعض من الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث والتي تناولت الطلاق والآثار المترتبة عليه.
- البعض من الدراسات السابقة المرتبطة بالآثار المؤدية إلى الطلاق.

ويمكن للباحث أن يحدد محاور دور الأخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية إلى الطلاق من منظور الخدمة الاجتماعية في الآتي:

1. أهداف خدمة الجماعة:

الهدف العام: وقاية الأسرة من العوامل المؤدية للطلاق.

الأهداف الفرعية:

يمكن تجزئة الهدف العام إلى أهداف فرعية وهي:

- وقاية الأسرة من العوامل الذاتية أو الفردية المؤدية للطلاق المبك.
- وقاية الأسرة من العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق.
- وقاية الأسرة من العوامل البيئية المؤدية للطلاق.

النظريات اللازمة لتحقيق أهداف خدمة الجماعة:

- النظرية البنائية الوظيفية:

وتفسر الخلافات الزوجية التي تؤدي إلى الطلاق بأنها نتاج لحدوث خلل في نسيج العلاقات داخل البناء الأسري بحيث بدأت منافسة المرأة للرجل في أدواره بم يهدد النسق الاجتماعي بفقد الأسرة لوظائفها.

- نظرية الدور:

ترى أن عوامل الطلاق تأتي من تعارض توقعات الدور لأحد الزوجين أو كلاهما.

- نظرية التبادل:

وتقوم على التأثير المتبادل الذي يعيشه الفرد داخل الجماعة بين المكافأة والتكلفة حيث المكسب الناتج عن العاطفة يؤثر على شكل التفاعل بين الزوجين وبالتالي تكون المكافأة إيجابية لعدم وجود التوافق بين الزوجين والعكس صحيح مع عدم وجود التفاعل بالود والرحمة سيكون الناتج هو عدم انسجام الزوجين مما يؤدي إلى الطلاق. وبالتالي هذه النظريات تركز على التفاعل والعلاقات المتبادلة بين الزوجين وتوقعات كلاً منهما للآخر ولل علاقة الزوجية، وتتنظر إلى أن أسباب الطلاق تكون نتيجة لسوء التفاعل بينهما.

الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهداف الأخصائي الأسري للحد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية للحد من ظاهرة الطلاق:

- استراتيجية التوجيه والإرشاد:

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توجيه الزوجين نحو الأسباب التي تؤدي إلى وجود خلافات أسرية وتعريفهم بحقوقهم تجاه بعضهم لحدوث توافق بينهم.

- استراتيجية البناء المعرفي:

وتهدف إلى أهمية تكوين معرفة للزوجين حول أهمية الحياة الزوجية وأساسيات التوافق الزوجي الذي يؤدي إلى عدم حدوث الطلاق.

- استراتيجية تصحيح المفاهيم:

وتهدف إلى تصحيح مفاهيم الزوجين حول الزواج بأنه مشاركة اجتماعية بين الطرفين وأن العوامل المؤدية للطلاق يكون نتيجة عدم قيام الطرفين بواجباتهم المطلوبة منهم.

- استراتيجية التعاون:

وتهدف الى أهمية الدعم المتبادل بين الزوجين وضرورة إيجاد نوع من المشاركة بينهم من أجل مواجهة المشكلات التي يتعرضون لها وتؤدي إلى الطلاق.

- استراتيجية الحماية والوقاية من العوامل المؤدية للطلاق وتهدف إلى:

تكتيف عمليات الوعي وزيادة الإدراك بالسلبيات التي تترتب على الأسرة نتيجة للطلاق.

الأساليب اللازمة لتحقيق أهداف الأخصائي الأسري للحد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية للحد من ظاهرة الطلاق:

- المناقشة الجماعية:

يستخدمها الأخصائي الأسري مع جماعات صغيرة الحجم لزيادة علاقات الوجه للوجه بين الفتيات والشباب لمناقشة موضوعات ترتبط بمشكلة الطلاق وزيادة وعيهم بالعوامل المؤدية إليه وكذلك الآثار السلبية المترتبة عليه.

- الندوة:

ويستخدم الأخصائي الأسري هذا الأسلوب لتوعية المقبلين على الزواج حول المشكلات الأسرية التي تؤدي إلى الطلاق وكيفية تلافيها بالإضافة إلى التثقيف الديني للحقوق الزوجية للطرفين. ويتم ذلك من خلال رجال الدين بالإضافة إلى علماء الاجتماع والنفوس.

- لعب الدور:

ويستخدم الأخصائي الأسري هذا الأسلوب لتنمية خبرات الزوجين فيما يرتبط بالعوامل المؤدية إلى الطلاق. ويقوم الأخصائي الاجتماعي بتحديد مواقف لعب الدور المرتبط بذلك الموضوع، مثل:

- زوجان مختلفان على من يكون مسئول باهتمام بشئون المنزل

- زوجان يتناقشان في موضوع ما بأسلوب سيء دون احترام متبادل.

وهناك مواقف أخرى تستخدم في إطار لعب الأدوار الذي يمارس في إطار جماعي ليصبح هناك مجموعة صغيرة تلعب الدراما ومجموعة أخرى تشاهد لعب الدور وتدور مناقشة حول ذلك.

المهارات اللازمة لتحقيق أهداف الأخصائي الأسري للحد من العوامل المؤدية للطلاق:

- المهارة في حل المشكلة:

ويقوم الأخصائي الاجتماعي بتقديم المساعدات والحلول والمقترحات في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق.

- مهارة التوجيه:

من خلال قيام الأخصائي الاجتماعي بإعطاء الزوجين التوجيهات والمقترحات التي تساعد على كيفية مواجهة مشكلاتهم.

- مهارة المواجهة:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بلفت انتباه الزوجين إلى سلوكياتهم وتصرفاتهم غير المرغوبة.

- مهارات تقديم النصائح والاقتراحات:

وتهدف إلى مساعدة الأسر على فهم المشكلة والبحث عن حلول مناسبة لها وذلك من خلال الأخصائي الاجتماعي.

البرامج والأدوات لتحقيق أهداف الأخصائي الأسري التي يمكن استخدامها في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق:

توجد العديد من البرامج التي يمكن أن يستخدمها الأخصائي الأسري في الحد من العوامل المؤدية لانتشار ظاهرة الطلاق ومنها على سبيل المثال ما يلي:

1. البرامج التوجيهية والإرشادية:

- اشتراك الزوجين في أنشطة تساعد على التغلب على مشاكلهم.
- إرشادهم بالمعلومات التي تساعد على مواجهة العوامل المؤدية للطلاق.
- زيادة إدراك الزوجين ومساهماتهم في خلق نوع من التفاعل المسار بينهما خاصة في الزواج.

2. البرامج الدينية والثقافية والاجتماعية:

- وتهدف إلى الوقاية من المشكلات الاجتماعية التي تهدد الاستقرار الاجتماعي مثل التفكك الأسري والنزاعات التي تؤدي إلى الطلاق.
- التقليل من التفاعلات السلبية بين الزوجين.

2.2. الدراسات السابقة

1. دراسة بعنوان "بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى الطلاق (بحث ميداني على عينة من المستفيدات من الجمعيات الخيرية بجهة)"

تسعى الباحثة إلى معرفة الأسباب الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى الطلاق، وقد تم جمع بيانات الدراسة من خلال المسح الاجتماعي لعينة من النساء المطلقات والمستفيدات من بعض الجمعيات الخيرية في مدينة جدة، وقد بلغ حجم العينة (241) امرأة وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب حصول الطلاق: تدني المستوى التعليمي للزوجين، الدخل المنخفض، عدم التوافق في الاتجاه والميول بين الزوجين، عدم قيام الزوج بمسؤولياته وسوء المعاملة، تدخل أهل الزوجين في الأمور الخاصة، عقم أحد الزوجين وبصفة خاصة الزوجة، وجود أولاد للزوج أو الزوجة من زيجات سابقة، إنجاب الزوجة للبنات بصفة مستمرة، تدخل الأقارب والأهل في الشؤون الخاصة بالزوجين،

لجو الزوجة لتنظيم عملية النسل بسبب الظروف الصحية والنفسية أو لكبر السن، خروج المرأة للعمل وتأثيرها السلبي على الاهتمام بالوظائف الأولية للأسرة، انشغال الزوجة بالمشاكل اليومية والحياتية وعدم إعطاء أهمية لقضاء وقت ممتع في نزاهات جميلة، سوء معاملة الزوج لزوجته بالإهانة أو الشتم، الغيرة الزائدة عن الحدود الطبيعية، ظهور أمراض خطيرة مستعصية مثل: (العقلية، النفسية، الجنسية)، الإدمان على الخمر والمخدرات، ارتكاب الزوج للمخالفات القانونية بصورة متكررة، غياب العدالة الشرعية في حالة تعدد الزوجات. كما وجدت الباحثة وجود علاقة عكسية بين عمر الزوجين والطلاق كلما تقدم العمر قلت نسبة الطلاق، وكلما انخفضت أعمار الزوجين زادت وتهدف الباحثة من دراستها الحد من ظاهرة الطلاق من خلال القضاء على أسبابها، ومساعدة المطلقات في حل مشاكلهن الحياتية وكشفت الدراسة بأن الطلاق مؤشر لضعف الروابط بين الزوجين وتفكك الأسرة، وأن ذلك يؤدي إلى مشاكل أخرى مثل: الانحلال والجريمة والتشرد وجنوح الأحداث. لذا توصي الباحثة بذل المزيد من الاهتمام والعناية من قبل المختصين في العلوم الشرعية والاجتماعية في المجتمع السعودي لمعرفة أسباب الطلاق والتعمق بدراساتها للوصول للعلاج الذي يقضي على المشكلة أو على أقل تقدير يقلل من نسبة حصولها بشكل كبير.

2. دراسة الحربي، يوسف نهير (2013) بعنوان "العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً"

تم صياغة المشكلة من خلال عنوان الدراسة في التساؤل الرئيسي ما العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً. تكون مجتمع الدراسة من المطلقين والمطلقات السعوديين والذين لم يمر على زواجهم أكثر من خمس سنوات بمدينة الرياض وتكونت عينة الدراسة من (٢٢٠) مفردة.

وجاءت أهم نتائج الدراسة في أن عدم التوافق وغياب التفاهم وجهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية والمنازعات المستمرة من أهم العوامل الدافعة للطلاق. كشفت الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها المجتمع السعودي خلال العقود الأربعة الأخيرة، وبين نمو ظاهرة الطلاق. بينت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تحدث بصورة أكبر بين الفئات العمرية الصغيرة وبين الفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات منها بين الأميين. كشفت الدراسة أن الإقامة المشتركة للزوجين حديثي الزواج مع أهل الزوج أو الزوجة غالباً ما تؤدي إلى سوء العلاقة بينهم مما قد ينتج عنه وقوع الطلاق. كشفت الدراسة عن عدد من الآثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق كالتطبيع بين أهل الزوجين ونظرة المجتمع غير الإيجابية. كشفت الدراسة عن عدد من الآثار النفسية المترتبة على الطلاق كالشعور بالندم وزيادة القلق.

وجاءت أهم توصياتها في إلزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتنقيفية وفن حل المشكلات الزوجية والتي تقدمها الجمعيات التطوعية كجمعية واعي وجمعية مودة. وإدخال مادة أساسية عن أهمية الزواج ودوره في المجتمع في المراحل الدراسية المتقدمة خاصة بمرحلة التعليم الأساسي من قبل وزارة التربية والتعليم، وذلك لما لها من دور كبير في تحديد اتجاهات النشء وتقويم أخلاقياتهم. نشر التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية، وأساليب حل الخلافات، وأساليب التعامل الأكثر إيجابية بين الزوجين حديثي الزواج وأسلوب تنشئة الأبناء، وتشجيع البرامج التربوية المحققة لهذه الأهداف. إنشاء العديد من مكاتب الاستشارات الزوجية أو الأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعنى بالتوفيق والإصلاح بين الزوجين حديثي الزواج كمرحلة ضرورية سابقة للطلاق. العمل على عقد ندوات ومؤتمرات دورية، تُعنى بقضايا الأسرة ومشكلاتها، وتكثيف البرامج الأسرية في وسائل الإعلام. إنشاء دور للحضانة وروضات الأطفال، خاصة بأطفال الأسر المفككة والمطلقات، وتزويدهم ببرامج اجتماعية ونفسية.

3. دراسة الهزاني (١٩٨٧) بعنوان العوامل المؤدية إلى الطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة، وأجريت الدراسة في مدينة الرياض

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية والجوهرية للطلاق من خلال إجراء نوع من المقارنة بين ما احتوته الوثائق والسجلات الرسمية الخاصة بقضايا الطلاق من جهة وبين ما يدلي به المطلقون في صحائف الاستبيان من جهة ثانية اعتقاد منها بوجود أسباب للطلاق لا يتم الإفصاح عنها في الوثائق الرسمية، و استخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون للوثائق المعبئة من المحكمة وعددها ٦٩٩ حالة وكذلك استخدام طريقة المسح بالعينة لثلاثين حالة للحصول على معلومات لم تتوفر في الوثيقة، وطبقت الدراسة على الوثائق الرسمية وعينة من المطلقات والمطلقون داخل مدينة الرياض.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المرتبطة بأسباب الطلاق منها:

- عدم التوافق والنفور. ٣٦,٦ % (محكمة) ٣٢ % (استبيان).
- سوء سلوك الزوجة وعدم طاعة الزوج. ١٠,٣ % (محكمة) ١٣ % (استبيان).
- مشاكل لم يفصح عنها (خاصة المعاشرة) ٣,٦ % (محكمة) ١٧ % (استبيان).
- تدخلات من الأقارب. ٤ % (محكمة) ١ % (استبيان).
- أكثر من سبب مما ورد أعلاه. ١٦ % (محكمة) ٢٦ % (استبيان).
- أسباب أخرى مما لم يرد أعلاه. ١٩,٦ % (محكمة) ٢ % (استبيان).
- غير مبين. ٧,٣ % (محكمة) ٧ % (استبيان).

وفي موقع آخر من الدراسة أشارت الباحثة إلى اتجاهات المبحوثين وتقويمهم لأكثر الأسباب شيوعاً في حدوث الطلاق، حيث تبين إن نحو ٨٠ % أشاروا إلى عدم تلائم الأخلاق (وعدم الانسجام)، وأشاروا إلى عامل عدم الإنجاب، بينما أشار نحو ٤٨ % إلى عوامل مثل عيب خفي في الزوجة أو الزوج (بنسب شبه متطابقة) ثم أشار زهاء ٤٥ إلى عيب أو مرض يحد من قدرة الزوجة على المعاشرة، يليه نحو ٤٤ % أشاروا إلى عدم رؤية الطرف الآخر قبل الزواج والنسبة الأخيرة تظل مرتفعة

4. دراسة شلبي (١٩٩٠) بعنوان الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي. دراسة ميدانية في جده، وأجريت الدراسة في مدينة جدة،

هدفت إلى الكشف عن العلاقة القائمة بين التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي و حدوث الطلاق وعلى اعتبار أن تسارع وتيرة التغير الاجتماعي كانت يواكبها ازدياد حالات الطلاق. وقد نظرت الدراسة إلى التغير الاجتماعي الذي حددته في ثلاثة مجالات هي انتشار التعليم، وخروج المرأة السعودية للعمل، والتحول في أنساق القيم باعتبارها متغيرات مستقلة واكبتها ارتفاع معدلات الطلاق، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأجريت الدراسة على عينة صغيرة تتكون ١٠٧ امرأة مطلقة و ٣١ رجلاً مطلقاً. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- أسفرت الدراسة عن أن ٢٤ % من الرجال المطلقين ذهبوا إلى أن عمل الزوجة لم يكن برضاهم.
- ذكرت ١١ % من النساء المطلقات أن عملهن كان دون رضا أزواجهن.
- كما ذكر نحو ٣٤ % من الرجال المطلقين أن عمل الزوجة أدى إلى الطلاق.

- كما أدى انشغال المرأة بالعمل، وعدم الاهتمام بزوجها كان في قمة أسباب الطلاق، وأجاب على ذلك ٢٩ % من الرجال المطلقين و ٣٨ % من المطلقات.

- كما أوضحت الدراسة أن ٧٨ % من المطلقات اللاتي لا يعملن رأين أن انشغال الزوجة بعملها يؤدي إلى الطلاق، أما الموظفات المطلقات فقد أيدت ٦٨ % منهن هذا الاتجاه.

5. دراسة عالم (١٦٤١ هـ) بعنوان بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤدي إلى الطلاق، وأجريت في مدينة جدة

هدفت إلى معرفة الأسباب الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى الطلاق في المجتمع السعودي، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي لعينة من النساء المطلقات والمستفيدات من بعض الجمعيات الخيرية في مدينة جدة، وبلغ حجم العينة (٢٤١) امرأة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المتعلقة بالأسباب الاجتماعية وال ثقافية المؤدية إلى الطلاق ومنها:

- تدني المستوى التعليمي للزوجين إضافة إلى الدخل المنخفض.
- عدم التوافق في الاتجاه والميول بين الزوجين.
- عدم قيام الزوج بمسؤوليته وسوء المعاملة بالإضافة إلى تدخل أهل الزوجين في الأمور الخاصة.
- عقم أحد الزوجين بصفة خاصة الزوجة، ووجود أولاد الزوج أو الزوجة من زيجات سابقة، بالإضافة إلى إنجاب الزوجة للبنات بصفة مستمرة.

- انشغال الزوجة بالمشاكل اليومية والحياتية، وعدم إعطاء أهمية للقضاء وقت ممتع في نزاهات جميلة.

- سوء معاملة الزوج للزوجة بالإهانة أو الشتم إضافة إلى الغيرة الزائدة عن الحدود الطبيعية.

- ظهور إمراض خطيرة ومستعصية مثل الأمراض العقلية والنفسية والأمراض الجنسية.

- ارتكاب الزوج للمخالفات القانونية بصورة متكررة بالإضافة إلى غياب العدالة الشرعية في حالة تعدد الزوجات.

6. دراسة الغانم (١٩٩٨ م) بعنوان الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري، وأجريت الدراسة في قطر

هدفت إلى معرفة أهم أسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري الذي يتشابه في خصائصه مع المجتمع السعودي، ولا سيما إن الباحثة نظرت إلى التغيير الاجتماعي الذي تلا إنتاج النفط كأحد العوامل المسؤولة عن الطلاق، وقد شخّصت الباحثة التغيير الاجتماعي من خلال عدة زوايا كتأثيرات الوفرة الاقتصادية، وانتقال المجتمع القطري من مجتمع بسيط إلى مجتمع معقد مما أثر على البناء الاجتماعي سلباً، إضافة إلى انتشار التعليم الذي أسهم وإلى حد كبير في تغيير بعض القيم بما فيها تلك الخاصة بالترابط الاجتماعي. ومن العوامل الأخرى أيضاً انتشار وسائل الاتصال الحديثة وازدياد معدل الحضرية للذين حملا معهما مؤثرات سلبية على الأسرة بالرغم من الايجابيات الكثيرة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وطبقت الدراسة على عينة من الذكور والإناث الذين مروا بتجربة الطلاق في الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٤م، أرادت الباحثة فحص أثر بعض المتغيرات في قرار الطلاق مثل أوضاع السكن، ودرجة القرابة بين الزوجين، وعدد الأبناء والزوجات واعتمدت أيضاً على تحليل إحصاءات المحاكم بالإضافة إلى الاستبيان الذي وظفته لهذا الغرض. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها فيما يتعلق بأسباب الطلاق في سجلات المحاكم فأنها جاءت على النحو التالي:

- الخلافات بين الشريكين وعدم التفاهم بنسبة ٦٦,٣ %.
 - إهمال شؤون الأسرة وسوء خلق والمعشر ٨,٢ %.
 - عدم التوافق والانسجام ٦ %.
 - الرغبة بالطلاق ٢,٩ %.
 - عدم الإنجاب ١,٣ %.
 - مرض أحد الشريكين ١,٣ %.
- إما الأسباب التي توصلت إليها الباحثة ومن خلال الاستبيان فقد بلغت ١٦ سبباً: رئيسياً ترد أدناه مع النسبة بكل سبب حسب أهميته:
- عدم التوافق أو التفاهم ٥٦ %.
 - المشاحنات المستمرة ٣٨,٩ %.
 - جهل الشريك بمعنى الحياة الزوجية ٣٤,٣ %.
 - تدخل الأقارب ٣٤,٣ %.
 - سوء اختيار الشريك ٢٨ %.
 - المعاملة السيئة من الشريك ٢٦ %.
 - العجز عن الوفاء بنفقات الأسرة ٢٠ %.
 - غياب المسؤولية تجاه الشريك ١٩,٤ %.
 - رغبة الزوجة في الحصول على مسكن مستقل ١٨,٣ %.
 - ضعف الوازع الديني عند الشريكين أو أحدهما ١٧,١ %.
 - خيانة الشريك ١٦ %.
 - الإكراه على الشريك (الزيجات المرتبة ١٥,٤ %).
 - انشغال الزوج المستمر ١٢,٦ %.
 - عدم التوافق الجنسي ١٠,٣ %.
 - عدم الإنجاب ٩,٧ %.
 - وجود فارق عمري كبير بين الشريكين ٩ %.
- خلصت الباحثة إلى وجود ستة أسباب ترى أنها مسؤولة عن الطلاق أجملتها في العوامل التالية:
- عجز الزوجين عن التفاهم أو التوافق واستمرار الخلافات بينهما.
 - نقص في فهم وأدراك الزوجين لمعنى ومتطلبات الحياة الزوجية.

- تدخل أسرتي الطرفين أو أحدهما في الخلافات الزوجية مما يزيد من تفاقم المشكلات.
- عدم التكافؤ بين الطرفين.
- وجود سلوكيات عند أحد الطرفين غير مقبولة من الطرف الآخر.
- تأثير العوامل المادية على العلاقة الزوجية.

7. دراسة غزوي (٢٠٠٤) بعنوان دور العوامل الاجتماعية والاقتصادية في حدوث الطلاق دراسة ميدانية على المطلقين في محافظة اربد - الأردن

وهدفت إلى الكشف عن أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى وقوع الطلاق من وجهة نظر المطلقين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وطبقت على عينة مكونة من (٢٠٠) حالة من المطلقين والمطلقات من مجتمع الدراسة من محافظة إربد.

وتوصلت الدراسة فيما يتعلق بأسباب حدوث الطلاق إلى عدد من النتائج منها:

- وجود العلاقة بين تدخل الأهل وبين وقوع الطلاق.
- جهل الحياة الزوجية بين كلا الطرفين الزوج، الزوجة.
- هناك علاقة بين قصر فترة الخطوبة ووقوع الطلاق، وأيضاً وجود علاقة بين عمل المرأة وحدث الطلاق.
- يعتبر ضعف الوازع الديني من أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق.
- وأيضاً وجود العلاقة بين الطلاق والتفكير في المشاحنات والصراع وعدم الشعور بالأمن.

8. دراسة الخطيب (٢٠٠٩) بعنوان التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة من وجهة نظر المرأة السعودية، وأجريت في مدينة الرياض

وهدفت إلى الكشف عن أثر التغيرات الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السعودي وأدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق، ومعرفة أهم عوامل الطلاق من وجهة نظر مجموعة من النساء السعوديات المطلقات، وإلقاء الضوء على أهم العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، واستخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة كمنهج رئيسي لجمع البيانات، فقامت الباحثة بدراسة ثلاثين حالة لسيدات سعوديات مطلقات من مختلف الفئات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية. وأهم الأدوات المستخدمة هي المقابلة المتعمقة لمجموعة من السيدات لمطلقات في مدينة الرياض، والاستبيان ذو الأسئلة المفتوحة، والعينة التي استخدمت عينة الكرة الثلجية؛ حيث كانت كل مطلقة ترشح مجموعة من المطلقات بعد استئذانهن لإجراء المقابلة معهن.

وتوصلت إلى عدد من النتائج منها:

تشير نتائج الدراسة إلى أن أهم أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية:

- عدم تحمل المسؤولية، الجفاف العاطفي، سوء الطباع، المشاكل الجنسية، عدم الإنجاب، زواج المسير.
- أوضحت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تأثرت بظروف العصر وأصبح هناك الطلاق السريع مثل الوجبات السريعة.
- بينت الدراسة أن الطلاق لا يتم نتيجة لعامل واحد فقط، بل لعدة عوامل مترابطة.

- أهم أسباب ارتفاع معدلات الطلاق بصفة عامة هي: اختلاف مفهوم المرأة للعلاقة الزوجية عن الرجل، ووجود بدائل أخرى أمام المرأة ساعدها على اتخاذ قرار الطلاق.

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3. منهج الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعبر عن الحالة المدروسة تعبيراً كمياً وكيفياً، حيث يمكننا وصف وتشخيص موضوع البحث وتحليل بعض جوانبه، كما أشار عبيدات وزملائه (2004)، بأنه عبارة عن أسلوب يعتمد دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، وتسهم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً.

2.3. مجتمع الدراسة:

يقصد بالمجتمع الأشخاص الذين يشتركون في أمر محدد والذي يسعى الباحث في التعرف على بياناتهم فيما يخص الدراسة فتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من الاخصائيين الأسريين بلجنة اصلاح البين بمحافضة الكامل، خلال العام الدراسي 1441-1442هـ.

3.3. حدود الدراسة:

الحد المكاني لهذه الدراسة يتمثل في لجنة اصلاح البين بمحافضة الكامل.

الحد الزماني يتمثل في العام الدراسي 1441-1442هـ.

4.3. عينة الدراسة:

تم اخذ عينة عشوائية الدراسة من مجموعة من الاخصائيين الأسريين بلجنة اصلاح البين بمحافضة الكامل خلال العام الدراسي 1441-1442هـ والبلغ عددهم (33) اخصائي أسري.

5.3. أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبيان كأداة لهذه الدراسة والذي تم تصميمه من قبل الباحث بعد الاطلاع على العديد من الرسائل والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

خطوات إعداد أداة الدراسة وجمع البيانات:

بعد تحديد هدف الدراسة وهو دراسة بعض العوامل المؤدية للطلاق ودور الاخصائي في الحد منها، تم تصميم مجموعة أسئلة تختص بموضوع الدراسة بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة،

ومن ثم تم عرضها على مجموعة من المختصين ذوي الخبرة في مجال الدراسة وتم الأخذ بملاحظاتهم والخروج بالأداة في صورتها النهائية (ملحق 1) وتكونت من مجموعة من الأسئلة كما يلي:

البيانات الديمغرافية:

العمر، المستوى التعليمي، الخبرة في مجال العمل، التدريب في مجال لجنة اصلاح ذات البين.

أسئلة الدراسة وتكونت من مجموعة من المحاور التالية:

المحور الأول: العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق.

المحور الثاني: العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق

المحور الثالث: دور الاخصائي الاسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق.

المحور الرابع: المهارات التي يستخدمها الاخصائي الأسري في الحد من الطلاق.

صدق الأداة:

المقصود بصدق الأداة: إلى أي مدى تقيس الغرض الذي وضعت من أجله، أو مدى دور الاخصائي الأسري في الحد من ظاهرة الطلاق اعتماداً على بعض العوامل، ولتحقيق ذلك تم تصميم الأداة بالرجوع إلى العديد من الدراسات والدوريات التي تناولت موضوع الدراسة، حتى الوصول إلى الصورة النهائية لأداة الدراسة.

التأكد من صلاحية أدوات الدراسة:

1- معامل الثبات: Reliability Coefficient

يقصد بثبات أداة القياس: أن يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيق الاستبانة على نفس العينة في نفس الظروف، وتم قياسه بالطرق التالية:

أ-معامل ثبات ألفا كرونباخ:

تم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS، وكانت النتائج:

جدول (1-3) معاملات الفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق.	8	0.672
العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق	8	0.666
دور الاخصائي الاسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق.	8	0.668

المهارات التي يستخدمها الاخصائي الأسري في الحد من الطلاق.	8	0.622
الأداء ككل	32	0.779

الجدول (3-1) أعلاه بيّن معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور أداة الدراسة، ولأداة ككل، فوجدنا أن القيم لمعاملات ألفا كرونباخ تراوحت ما بين (0.622-0.672) للمحاور، وللدرجة الكلية بلغت (0.779)، وهي قيم مرتفعة. نلاحظ ارتفاع قيمة كرونباخ ألفا للأداة ككل وذلك نسبة لأن قيمة ألفا كرونباخ تزيد بزيادة عدد العبارات المراد حسابها لها، خاصة وأن جميع قيم كرونباخ ألفا للمحاور جاءت كبيرة وبالتالي عند حسابها للدرجة الكلية للاستبانة جاءت النتيجة أكبر من كل محور،

مما يعني أن هناك ثبات في إجابات أفراد العينة في الإجابة على هذه الأداة، مما يعني أنه يمكن الاعتماد على هذه الأداة من حيث جمع البيانات، وكذلك إمكانية تعميم النتائج التي سوف تخرج بها هذه الدراسة.

ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة: هي قوة الارتباط بين درجات كل مجال (عبارات/محاور)، ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية، والصدق ببساطة هو أن تقيس أسئلة الاستبانة أو الاختبار ما وضعت لقياسه، أي يقيس فعلا الوظيفة التي يفترض أن يقيسها، الجدول التالي يبين هذه المعاملات:

جدول (3-2) معاملات الاتساق الداخلي لعبارات أداة الدراسة.

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.476(**)	17	.439(*)
2	.565(**)	18	.588(**)
3	.626(**)	19	.708(**)
4	.634(**)	20	.583(**)
5	.473(**)	21	.745(**)
6	.698(**)	22	.362(*)
7	.381(*)	23	.611(**)
8	.551(**)	24	.654(**)
9	.372(*)	25	.453(**)
10	.752(**)	26	.612(**)
11	.574(**)	27	.550(**)
12	.370(*)	28	.752(**)
13	.651(**)	29	.536(**)

14	.536(**)	30	.522(**)
15	.491(**)	31	.612(**)
16	.585(**)	32	.439(*)

جدول (2-3) يبين معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات أداة الدراسة والدرجة الكلية للأداة، فتبين أن معاملات الارتباط تراوحت ما بين (0.362-0.752)، وهي قيم مرتفعة، مما يعني أن هناك اتساقاً داخلياً بين كل عبارة والدرجة الكلية للأداة.

مقياس الحكم:

وضّح الجدول التالي مقياس الحكم على فقرات الاستبيان والذي اعتمد مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

جدول رقم (3-3) المدى وأوزان الإجابات والآراء السائدة لها.

قيمة المتوسط	الوزن	الرأي السائد
من 1 إلى أقل من 1.67	1	لا أوافق بشدة
من 1.67 إلى أقل من 2.6	2	لا أوافق
من 2.6 إلى أقل من 3.4	3	محايد
من 3.4 إلى أقل من 4.2	4	أوافق
من 4.2 إلى 5	5	أوافق بشدة

وتم إيجاد المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الاستبيان، ومقارنتها مع المدى الذي وقع بداخله المتوسط وأعطى الرأي الذي يقابله.

إجراءات تطبيق الدراسة:

بعد تصميم أداة الدراسة تم القيام بالإجراءات التالية:

تطبيق أداة الدراسة بتوزيعها إلكترونياً على أفراد الدراسة.

تفريغ البيانات في برنامج (SPSS) لتحليلها إحصائياً.

إيجاد الصدق والثبات لأداة الدراسة.

تحليل الأداة إحصائياً.

6.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمت معالجة بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لترتيب إجابات مفردات الدراسة لعبارات الاستبانة حسب درجة الموافقة.

معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، لإيجاد العلاقة بين بعض المتغيرات، وكذلك إيجاد معامل الاتساق الداخلي، وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات والدرجة الكلية للأداة، وكذلك للإجابة على الفرضيات.

معامل ألفا كرونباخ (ALPHA) لحساب ثبات محاور الدراسة، وأداة الدراسة.

اختبار (t) للعينتين المنفصلتين Independent sample t-test.

اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

4. نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: التحليل الاحصائي للمتغيرات الشخصية:

جدول (1-4) توزيع أفراد العينة على حسب المتغيرات الشخصية.

المتغيرات	توزيعات المتغير	التكرار	النسبة
العمر	من 25 عام فأقل	9	27.3
	من 26 إلى 36 عام	15	45.5
	من 37 إلى 47 عام	6	18.2
	أكثر من ذلك	3	9.1
المستوى التعليمي	بكالوريوس	21	63.6
	ماجستير	10	30.3
	دكتوراه	2	6.1
الخبرة في مجال العمل	أقل من 5 سنوات	8	24.2
	من 6-10 سنوات	10	30.3
	من 11-15 سنة	9	27.3
	من 16-20 سنة	3	9.1
	من 21-20 سنة	3	9.1
التدريب	مدرب	12	36.4
	تحت التدريب	12	36.4
	غير مدرب	9	27.3

الجدول أعلاه عبارة عن النسب والتكرارات لتوزيع أفراد العينة على حسب البيانات الديمغرافية فنجد أن الغالبية أعمارهم تقع بداخل الفئة العمرية (من 26 إلى 36 عام) بنسبة (45.5%)، ومن ثم (أقل من 25 فأقل) بنسبة (27.3%)، ومن ثم الفئة العمرية (من 37 إلى 47 عام) بنسبة (18.2%)، وأخيراً الفئة العمرية (أكثر من ذلك) بنسبة (9.1%)، الشكل التالي يبين هذه النسب:

ويبين الجدول كذلك أن أغلب أفراد العينة مستواهم التعليمي بكالوريوس بنسبة (63.6%)، ومن ثم ماجستير بنسبة (30.3%)، وأخيراً الدكتوراه بنسبة (6.1%)، الشكل يبين هذه النسب:

ويوضح الجدول كذلك أن أغلب أفراد العينة خبرتهم في مجال العمل تراوحت ما بين (من 6-10 سنوات) بنسبة (30.3%)، ومن ثم (من 11-15 سنة) بنسبة (27.3%) وأخيراً كل من (من 16-20 سنة) و(من 21-20 سنة) بنسبة (9.1%) لكل، الشكل التالي يبين هذه النسب:

وضحت نتائج الجدول أيضاً ان أغلب أفراد العينة ما بين مدربين وتحت التدريب بنسبة (36.4%) لكل منهما، بينما غير المدربين بلغت نسبتهم (27.3%)، الشكل التالي يبين هذه النسب:

ثانياً: التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة:

في هذا الجزء تم عرض التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة لمتغيرات الدراسة، من خلال المحاور كما يلي:

المحور الأول: العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق.

جدول (2-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية ودرجات الموافقة لإجابات أفراد العينة على عبارات محور العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق.

العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
ضعف الوازع الديني	4.64	0.55	92.8	كبيرة جداً

عمل المرأة	4.48	0.83	89.6	كبيرة جداً
تعدد الزوجات	4.09	0.80	81.8	كبيرة
تحيز الزوج (الزوجة) كل لأسرته	4.30	0.68	86	كبيرة جداً
عدم الانجاب	2.91	1.16	58.2	متوسطة
تدخل الأسرة من (الزوجين) في شؤون الزواج الخاصة	4.36	0.60	87.2	كبيرة جداً
الفروق العمرية	4.30	0.81	86	كبيرة جداً
الفروق الثقافية	3.52	0.94	70.4	كبيرة
	4.08	0.80	81.50	كبيرة

الجدول أعلاه عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجات الموافقة لعبارات الخاصة بمحور العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق، فنجد أن المتوسط العام بلغ (4.08 من 5) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (3.4 إلى 4.2) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق.

وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً ابتداءً من العبارة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبارة ذات المتوسط الأصغر حيث نجد أن عامل (ضعف الوازع الديني) في بداية ترتيب بمتوسط بلغ (4.64) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم عامل (عمل المرأة) بمتوسط بلغ (4.48) ودرجة موافقة كبيرة جداً، تليها العامل (تدخل الأسرة من (الزوجين) في شؤون الزواج الخاصة) بمتوسط (4.36) ودرجة موافقة كبيرة جداً، تليها العامل (تحيز الزوج (الزوجة) كل لأسرته) بمتوسط بلغ (4.30) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم العامل (الفروق العمرية) بمتوسط بلغ (4.30) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم العامل (تعدد الزوجات) بمتوسط بلغ (4.09) ودرجة موافقة كبيرة، تليها عامل (الفروق الثقافية) بمتوسط بلغ (3.52) ودرجة موافقة كبيرة، واخيراً عامل (عدم الانجاب) بمتوسط بلغ (2.91) ودرجة موافقة متوسطة.

المحور الثاني: العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق

جدول (3-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجات الموافقة لإجابات أفراد العينة على عبارات محور العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
الاسراف والاستهلاك الزائد	3.03	1.10	60.6	متوسطة
بخل الزوج	4.09	0.95	81.8	كبيرة
التطلعات الزائدة في اقتناء الأشياء	3.91	0.98	78.2	كبيرة
تقصير الزوجة في واجباتها تجاه زوجها وأطفالها	4.70	0.53	94	كبيرة جداً
ضعف الراتب مقارنة بالصرف المعيشي	4.45	0.62	89	كبيرة جداً

الخلافات حول توظيف الامور المالية	4.27	0.88	85.4	كبيرة جداً
تدخل الأهل في الامور المالية للزوجين	2.97	1.21	59.4	متوسطة
ضيق السكن	3.21	0.89	64.2	متوسطة
	3.83	0.90	76.58	كبيرة

الجدول أعلاه عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجات الموافقة لعبارات محور العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق، فنجد أن المتوسط العام بلغ (3.83 من 5) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (3.4 إلى 4.2) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق.

وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً ابتداءً من العبارة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبارة ذات المتوسط الأصغر حيث نجد أن العبارة (تقصير الزوجة في واجباتها تجاه زوجها وأطفالها) في ترتيب العوامل الاجتماعية بمتوسط بلغ (4.70) ودرجة موافقة كبيرة جداً،

ومن ثم العامل (ضعف الراتب مقارنة بالصرف المعيشي) بمتوسط بلغ (4.45) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم العامل (الخلافات حول توظيف الامور المالية) بمتوسط بلغ (4.27) ودرجة موافقة كبيرة جداً، تليها عامل (بخل الزوج) بمتوسط بلغ (4.09) ودرجة موافقة كبيرة، ومن ثم عامل (التطلعات الزائدة في اقتناء الاشياء) بمتوسط بلغ (3.91) ودرجة موافقة كبيرة، يليه عامل (ضيق السكن) بمتوسط بلغ (3.21) ودرجة موافقة متوسطة، ومن ثم عامل (الاسراف والاستهلاك الزائد) بمتوسط بلغ (3.03) ودرجة موافقة متوسطة، وأخيراً عامل (تدخل الأهل في الأمور المالية للزوجين) بمتوسط بلغ (2.97) ودرجة متوسطة.

المحور الثالث: دور الاخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق.

جدول (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتوزيع أفراد العينة على عبارات محور دور الاخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
التوفيق بين الأزواج	4.39	0.66	87.8	كبيرة جداً
دراسات ميدانية عن الظاهرة	4.39	0.70	87.8	كبيرة جداً
اصلاح ذات البين في التوسط لحل المشكلات بين الزوجين	4.52	0.62	90.4	كبيرة جداً
تقديم الدعم المادي من الجهات الخيرية لتحسين حياة الزوجين	4.12	0.82	82.4	كبيرة
نشر الثقافة الدينية للعلاقة الزوجية	4.27	0.72	85.4	كبيرة جداً
محاربة العادات والتقاليد الضارة	4.36	0.70	87.2	كبيرة جداً

التوعية بالحد من كثرة تكاليف الزواج	4.45	0.75	89	كبيرة جداً
تنظيم ندوات ومحاضرات عن فرص الزواج الناجح	4.30	0.81	86	كبيرة جداً
	4.35	0.72	87.00	كبيرة جداً

الجدول أعلاه عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجات الموافقة لعبارات محور دور الاختصاصي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق، فنجد أن المتوسط العام بلغ (4.35 من 5) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (3.4 إلى 4.2) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة جداً على مدى توفر دور الاختصاصي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق.

وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب العبارات تنازلياً ابتداءً من العبارة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالعبارة ذات المتوسط الأصغر حيث نجد أن الدور (اصلاح ذات البين في التوسط لحل المشكلات بين الزوجين) في بداية ترتيب العوامل بمتوسط بلغ (4.52) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم دور (التوعية بالحد من كثرة تكاليف الزواج) بمتوسط بلغ (4.45) ودرجة موافقة كبيرة جداً، تليها (التوفيق بين الأزواج) بمتوسط بلغ (4.39) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم دور (دراسات ميدانية عن الظاهرة) بمتوسط بلغ (4.39) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم دور (محاورة العادات والتقاليد الضارة) بمتوسط بلغ (4.36) ودرجة موافقة كبيرة جداً، يليه دور (تنظيم ندوات ومحاضرات عن فرص الزواج الناجح) بمتوسط بلغ (4.30) ودرجة موافقة كبيرة جداً، يليه دور (نشر الثقافة الدينية للعلاقة الزوجية) بمتوسط بلغ (4.27) ودرجة موافقة كبيرة جداً، وأخيراً دور (تقديم الدعم المادي من الجهات الخيرية لتحسين حياة الزوجين) بمتوسط بلغ (4.12) ودرجة موافقة كبيرة.

المحور الرابع: المهارات التي يستخدمها الاختصاصي الأسري في الحد من الطلاق.

جدول (4-4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتوزيع أفراد العينة على عبارات محور المهارات التي يستخدمها الاختصاصي الأسري في الحد من الطلاق.

العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة
إجراء اختبارات التوافق بين المتقدمين للزواج من الجنسين	3.97	0.95	79.4	كبيرة
دراسات ميدانية عن الظاهرة	4.33	0.69	86.6	كبيرة جداً
اصلاح ذات البين في التوسط لحل المشكلات بين الزوجين	4.30	0.73	86	كبيرة جداً
تقديم الدعم المادي من الجهات الخيرية لتحسين حياة الزوجين	4.42	0.61	88.4	كبيرة جداً
تمليك الزوجين وسائل التكيف مع بعضهما رغم الخلافات	4.27	0.88	85.4	كبيرة جداً

متوسطة	59.4	1.21	2.97	ابتكار مشروعات تزيد من دخل الأسرة لحل المشكلات الاقتصادية
متوسطة	64.2	0.89	3.21	ابتكار مشروعات تزيد من دخل الأسرة لحل المشكلات الاقتصادية
كبيرة جداً	87.8	0.66	4.39	تعليم الزوجين فنون تعامل الأهل
كبيرة	79.65	0.83	3.98	

الجدول أعلاه عبارة عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية ودرجات الموافقة لعبارات محور المهارات التي يستخدمها الإحصائي الأسري في الحد من الطلاق، فنجد أن المتوسط العام بلغ (3.98 من 5) يقع بداخل الفئة الرابعة لمعيار ليكرت الخماسي (3.4 إلى 4.2) مما يعني أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر المهارات التي يستخدمها الإحصائي الأسري في الحد من الطلاق.

وبناء على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تم ترتيب المهارات تنازلياً ابتداءً من المهارة ذات المتوسط الأكبر وانتهاءً بالمهارة ذات المتوسط الأصغر حيث نجد أن مهارة (تقديم الدعم المادي من الجهات الخيرية لتحسين حياة الزوجين) في بداية ترتيب المهارات بمتوسط بلغ (4.42) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم مهارة (تعليم الزوجين فنون تعامل الأهل) بمتوسط بلغ (4.39) ودرجة موافقة كبيرة جداً، تليها (دراسات ميدانية عن الظاهرة) بمتوسط بلغ (4.33) ودرجة موافقة كبيرة جداً، تليها (اصلاح ذات البين في التوسط لحل المشكلات بين الزوجين) بمتوسط بلغ (4.30) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم مهارة (تمليك الزوجين وسائل التكيف مع بعضهما رغم الخلافات) بمتوسط بلغ (4.27) ودرجة موافقة كبيرة جداً، ومن ثم مهارة (إجراء اختبارات التوافق بين المتقدمين للزواج من الجنسين) بمتوسط بلغ (3.97) ودرجة موافقة كبيرة، تليها مهارة (ابتكار مشروعات تزيد من دخل الأسرة لحل المشكلات الاقتصادية) بمتوسط بلغ (3.21) ودرجة موافقة متوسطة، واخيراً مهارة (ابتكار مشروعات تزيد من دخل الأسرة لحل المشكلات الاقتصادية) بمتوسط بلغ (2.97) ودرجة موافقة كبيرة متوسطة.

الفروق بين المتغيرات الشخصية في محاور أداة الدراسة:

الغرض من هذا الاختبار معرفة مدى تأثير المتغيرات الشخصية في الإجابة عن أداة الدراسة وذلك لأن بعض المتغيرات الشخصية قد تحدث فرقاً ظاهرياً عند الإجابة عن كل متغير على حدة وهي كما يلي:

المتغيرات		العوامل الاجتماعية		العوامل الاقتصادي		دور الإحصائي الأسري		المهارات المستخدمة من الاسري الاجتماعي	
	F	الدلالة	F	الدلالة	F	F	الدلالة	F	الدلالة
العمر	1.781	.173	1.419	.257	.833	.487	.335	.800	
	F	الدلالة	F	الدلالة	F	الدلالة	F	الدلالة	
المستوى التعليمي	.104	.902	.640	.534	.368	.695	.018	.982	

الدلالة	F	الدلالة	F			الدلالة	F	
.808	.398	.407	1.035	.209	1.573	.407	1.034	الخبرة في مجال العمل
الدلالة	F	الدلالة	F	الدلالة	F	الدلالة	F	
.355	1.071	.950	.051	.243	1.484	.128	2.201	التدريب في مجال لجنة اصلاح ذات البين

بينت نتائج الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية في أداة الدراسة وذلك لأن جميع قيم مستويات الدلالة الاحصائي لاختبار (F) المقابلة لكل محور على حدة أكبر من (0.05) ما يعني أن الفروق غير دالة احصائياً وأن مستويات الاستجابة على المحاور بناء المتغيرات الشخصية متقاربة ولا يوجد تأثير لهذه المتغيرات في الإجابة على كل محور من المحاور المختلفة وذلك عند مستوى دلالة احصائي (0.05).

ترتيب المحاور بناء على المتوسطات الحسابية:

الجدول التالي يبين ترتيب المحاور وفقاً لمتوسط كل محور على حدة:

جدول (4-10) ترتيب المحاور وفقاً للمتوسطات الحسابية.

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	المحور
2	0.80	4.08	العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق
4	0.90	3.83	العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق
1	0.72	4.35	دور الاخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق
3	0.83	3.98	المهارات التي يستخدمها الاخصائي الأسري في الحد من الطلاق
	0.81	4.06	اجمالي المحاور

الجدول أعلاه عبارة عن ترتيب المحاور وفقاً لمتوسط كل محور على حدة فنجد أن محور دور الاخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق في بداية الترتيب بمتوسط بلغ (4.35)، يليها محور العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق بمتوسط (4.08) يليها محور المهارات التي يستخدمها الاخصائي الأسري في الحد من الطلاق بمتوسط بلغ (3.98) وأخيراً محور (العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق) بمتوسط بلغ (3.83)، الشكل التالي:

5. اهم النتائج والتوصيات والمقترحات

1.5. النتائج

نتائج المتغيرات الشخصية:

بينت النتائج أن أغلب أفراد العينة أعمارهم بداخل الفئة (من 26 إلى 36 عام) بنسبة (45.5%)، ومستوياتهم التعليمية بكالوريوس بنسبة (63.6%)، سنوات خبرتهم في مجال العمل (من 6-10 سنوات) بنسبة (30.3%)، وغالبيتهم تلقوا تدريب ومدرسين بنسبة (36.4%).

نتائج المحاور:

أوضحت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق، في أهم العوامل التالية:

- ضعف الوازع الديني

- عمل المرأة

- تدخل الأسرة من (الزوجين) في شؤون الزواج الخاصة

بينت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق، وتمثلت في أهم العوامل التالية:

- تقصير الزوجة في واجباتها تجاه زوجها وأطفالها

- ضعف الراتب مقارنة بالصرف المعيشي

- الخلافات حول توظيف الامور المالية

أظهرت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة جداً على مدى توفر دور الاخصائي الأسري في مواجهة العوامل المؤدية للطلاق، وتمثلت في العوامل التالية:

• اصلاح ذات البين في التوسط لحل المشكلات بين الزوجين.

• التوعية بالحد من كثرة تكاليف الزواج.

• التوفيق بين الأزواج.

بينت النتائج أن أفراد العينة موافقين بدرجة كبيرة على مدى توفر المهارات التي يستخدمها الاخصائي الأسري في الحد من الطلاق، والتي تمثلت في أهم العناصر:

• تقديم الدعم المادي من الجهات الخيرية لتحسين حياة الزوجين

• تعليم الزوجين فنون تعامل الأهل

• دراسات ميدانية عن الظاهرة

نتائج الفروق بين المتغيرات الشخصية في محاور أداة الدراسة:

أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الشخصية في أداة الدراسة وذلك عند مستوى دلالة احصائي (0.05).

2.5. التوصيات والاقتراحات:

- نشر التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية، وأساليب حل الخلافات، وأساليب التعامل الأكثر إيجابية بين الزوجين حد يثي الزواج وأسلوب تنشئة الأبناء، وتشجيع البرامج التربوية المحققة لهذه الأهداف عبر وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية.

- العمل على عقد ندوات ومؤتمرات دورية، تُعنى بقضايا الأسرة ومشكلاتها مع ضرورة التنسيق بينها ليكون لها الأثر الفعال في تأهيل وتدريب الشباب من الجنسين على تحمل مسؤولية الحياة الزوجية وإدارة حياة أسرية.

- إنشاء العديد من مكاتب الاستشارات الزوجية والأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعنى بالتوفيق والإصلاح بين الزوجين حديثي الزواج كمرحلة ضرورية سابقة يمكن أن تحول دون حدوث الطلاق.

- إدخال مادة أساسية تعنى بالزواج وأهميته خاصة بمرحلة التعليم الأساسي من قبل وزارة التربية والتعليم، وذلك لما لها من دور كبير في تحديد اتجاهات النشء وتقويم أخلاقياتهم وسلوكياتهم منذ الصغر، مع التركيز على الاهتمام بغرس قيم الولاء والانتماء والتماسك الأسري في نفوس الأطفال وضرورة إدخال برامج تعليمية في المراحل الدراسية المتقدمة في الثانوي والجامعة تساهم في إنضاج وعي الفئات الشابة والمتعلمة بأسس الزواج وتكوين الأسرة وأساليب مواجهة وعلاج المشكلات الأسرية.

- وضع خطة إعلامية شاملة تستهدف تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها الشباب بصفة عامة، وطرق حلها، مع عرض البرامج الدينية والثقافية التي تعمل وبصفة خاصة على توعية الأزواج بأساليب التعامل المثلى مع الزوجات والأطفال.

- تكثيف دور المؤسسات الإعلامية والتعليمية ودور العبادة في التوعية الأسرية ومخاطر الطلاق.

- إلزام المقبلين على الزواج بدورات تأهيلية وتنقيفية وفن حل المشكلات الزوجية كالتالي تقدموه الجمعيات التطوعية كجمعية إصلاح ذات البين.

5. قائمة المراجع والمصادر:

- إبراهيم، سعد الدين (١٩٨٥) النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو زهرة، محمد (١٩٥٧) الأحوال الشخصية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط ٣
- إحصاءات وزارة العدل السعودية (٢٠١٢)، إدارة الإحصاء.
- بدوي، أحمد زكي (١٩٨٦). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة الثقفي.
- تاج، عبد الرحمن (١٩٥٥) أحكام الأحوال الشخصية، القاهرة، دار الكتاب العربي.
- الجابري، شريفي (٢٠٠٣). التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتها على بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي، جدة: دراسة تطبيقية على عينة من الأسر السعودية.
- الجوهري، محمد (١٩٨٨). الأنثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- حجازي، عزت (١٩٨٤). ظاهرة الطلاق، تصور مقترح، مقال غير منشور.
- حسن، عبد الباسط محمد (١٩٨٥). أصول البحث الاجتماعي، القاهرة: مكتبة وهبة، ط ٩.
- حضاض، محمد (٢٠٠٨). قضية اليوم (١،٥ مليون عانس يكسرن حصار العادات (" نصف رجل") جريدة عكاظ، العدد ١٥١٤٢، الأحد ٢ صفر ١٤٢٩ هـ الموافق ١٠ فبراير.
- الخاقاني، محمد طاهر (١٩٨٧). علم الاجتماع بين المتغير والثابت، بيروت، القسم الأول: منشورات دار مكتبة الهلال ط ١
- الخشاب، سامية مصطفى (١٩٩٣). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، القاهرة: دار المعارف ط 3
- خطة التنمية الثامنة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، ص ٣٣٩
- الخطيب، سلوى عبد الحميد (٢٠٠٩ م / ١٤٣٠ هـ). التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة من وجهة نظر المرأة السعودية، الرياض: مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٧، العدد ١
- خلف، محمد (١٩٩٧). مبادئ علم الإجرام، دمشق: (د. ن).
- الخولي، سناء (١٩٩٧). الأسرة والحياة العائلية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الرديعان، خالد بن عمر (١٤٢٩). طلاق ما قبل الزفاف " أسبابه وسمات المطلقين"، الرياض، جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية الآداب.

- الرومي، علي والصائغ، عبد الله (٢٠٠٤). الزواج في المملكة العربية السعودية، الرياض، دراسة شاملة لقضايا وشؤون الزواج، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- زايد، أحمد وحجازي، أحمد مجدي (٢٠٠٣). الأسرة المصرية وتحديات العولمة، القاهرة: أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
- سالم، عائدة (١٩٨٣). المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، مع دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، دائرة الشؤون الثقافية للنشر.
- سرقيس، عادل (١٩٦٧). الزواج والطلاق وتطور المجتمع، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- سليمان، سناء محمد (٢٠٠٥). التوافق الزوجي واستقرار الأسرة، القاهرة: عالم الكتب ط ١
- شكري، علياء وآخرون (١٩٨٨). المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- شلبي، ثروت محمد (١٩٩٠)، الطلاق والتغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي، جدة: دار المجمع العلمي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- شلبي، عبد الله (٢٠٠٧). البحث العلمي في علم الاجتماع، القاهرة: جامعة عين شمس.
- شلبي، عبد الله (٢٠١٢) (تقديم وترجمة). علم الاجتماع الاتجاهات النظرية والاستراتيجيات البحثية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الصابوني، عبد الرحمن (١٩٨٣). نظام الأسرة وحل مشكلاتها في ضوء الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبة.
- صالح، سامية خضر (٢٠٠٤). المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغيير الاجتماعي (للتعليم، العمل، الوضع الاجتماعي)، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الجزء الأول، ط ٢
- طالب، أحسن (٢٠٠١). سوسيولوجيا الجريمة والعقاب والمؤسسات الإصلاحية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- الطخيس، إبراهيم عبد الرحمن (١٤١٤ هـ). دراسات في علم الاجتماع الجنائي، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر
- عبد الوهاب، عبد الوهاب جودة (٢٠٠٢). الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل في: زايد، أحمد، حجازي، أحمد
- مجدي (محررين) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، القاهرة: كلية الآداب، جامعة القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- عبيدات، ذوقان وآخرون (٢٠٠٧). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- العقيل، سليمان عبد الله (١٤٢٥). ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، الرياض، وزارة الشؤون الاجتماعية.

- العمري، سليمان بن محمد (٢٠٠٩). ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية ط 1
- عودة، أحمد سليمان (٢٠٠٢). القياس والتقويم في العملية التدريبية، الأردن: دار الأمل ط ٢
- عوده، محمود (١٩٩٨). أسس علم الاجتماع، القاهرة: كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- عيسوي، محمد إسماعيل (١٩٨٠). أركان الطلاق في الشريعة الإسلامية، القاهرة.
- الغانم، كلثم على " (١٩٩٨ م): الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق في المجتمع القطري، دراسة ميدانية، الدوحة: جامعة قطر.
- الفصيل، عبد الله " (١٩٩١ م). بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، م ٣
- القاموس الأممي (١٤٢٨ هـ). الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- كسال، مسعود (١٩٨٤). الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، عوامله وآثاره، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري لجزائري، الجزائر: معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات المتعمقة.
- المجالي، سليم القيسي قبلان (٢٠٠٠). أسباب الطلاق في محافظة الكرك، الأردن: جامعة قطر، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد الثامن عشر.
- الهزاني، نورة بنت عبد الله " (١٩٨٧). العوامل المؤدية إلى الطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة، دراسة في حالات الطلاق بمحكمة الضمان والأنكحة بمدينة الرياض، الرياض: جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع.

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v3.28.12